المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/YALA9587
القبول Accepted
2026-06-01
التعديل Revised
2026-05-01
التسلم Received
2025-11-22

كمال حميدو | Kamal Hamidou*
إيمان خطاف | Imene Khattaf**

اتجاهات دراسات المراقبة (2002–2024): دروسٌ مستفادة للعلوم السياسية

Surveillance Studies (2002–2024): Trends, Transformations, and Lessons for Political Science

تستكشف هذه الدراسة حقل دراسات المراقبة، من خلال تحليل الأبحاث المنشورة في دورية المراقبة والمجتمع خلال الفترة 2002–2024. وهي تفحص اتجاهات الأبحاث المنشورة بطرح ثلاثة أسئلة بحثية رئيسة، تتعلق بعوامل نشوء دراسات المراقبة، واتجاهاتها البحثية، ومدى نقدها أو شرعنتها لخطاب المراقبة. قُسّمت الفترة الزمنية المبحوثة إلى ثلاث مراحل من أجل تيسير فهم التحولات في الاتجاهات البحثية، وتسليط الضوء على أهمية السياقات الاجتماعية والسياسية في تشكيل مفاهيم المراقبة وتحولها، وتبين النتائج أن حقل دراسات المراقبة نشأ استجابةً للحاجة إلى فهم المراقبة الشاملة ضمن سياق طغى فيه المنظور البانوبتي، مع تركيزها على حماية الحق في الخصوصية. وكشفت النتائج أيضًا أن أغلب دراسات المراقبة تبنّى مقاربة نقدية معيارية؛ مع صعود اتجاهات بحثية ناشئة باتت تطالب بالانفتاح على مقاربات جديدة تتجاوز حالة الجمود الذي هيمن على دراسات المراقبة السائدة. وأخيرًا، تستخلص الدراسة بعض الدروس المستفادة من أجل إقحام العلوم السياسية، في تطوير حقل دراسات المراقبة.

كلمات مفتاحية: دراسات المراقبة، علم الاجتماع، العلوم السياسية، بانوبتيكون، الخصوصية، المراقبة الرقمية، الحوكمة الخوارزمية.

This article explores Surveillance Studies through an analysis of research articles published in Surveillance & Society between 2002 and 2024. It identifies major trends in the field by addressing three key questions: the factors underlying its emergence; the dominant trajectories of its research agenda; and the extent to which the field has critically challenged – or alternatively legitimized – surveillance discourse. To capture shifts over time, the period is divided into three phases, highlighting the role of changing social and political contexts in shaping evolving conceptions of surveillance. The findings suggest that Surveillance Studies emerged in response to the need to understand increasingly pervasive forms of surveillance, initially framed through a predominantly Panoptic lens and closely linked to concerns over privacy rights. They further reveal indicate that the field has been dominated by a critical and normative orientation. More recent scholarship, however, calls for greater openness to new approaches capable of overcoming the stagnation associated with mainstream Surveillance Studies. The study concludes by outlining how Political Science can engage more substantively in advancing the field.

Keywords: Surveillance Studies, Sociology, Political Science, Panopticon, Privacy, Digital Surveillance, Algorithmic Governmentality.

* أستاذ مشارك، جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا.
Associate Professor, University of Doha for Science & Technology.
Email: kamal.Hamidou@udst.edu.qa

** أستاذة محاضرة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
Lecturer, Ibn Khaldoun University of Tiaret, Algeria.
Email: khattafimene30@gmail.com

مقدمة

تراجعت مساحات الخصوصية في المجتمعات منذ ثمانينيات القرن العشرين، بعد تبنّي العديد من حكومات العالم أنظمة إلكترونية لمراقبة الفضاءات العمومية، باستخدام كاميرات وشاشات تلفزيونية تعمل في دائرة مغلقة CCTV[1]، ثم بعد أن تعاظم استخدام البيانات الشخصية للأفراد لمقتضيات إدارة الشؤون العامة، وممارسة الضبط الاجتماعي[2]. ومع أن هذه الممارسة لقيت انتقادات كثيرة من مختصين كثر، خاصة مِن بين مَن يتبنون منظور علم الاجتماع النقدي، على غرار أستاذ علم الاجتماع في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، غاري ماركس، الذي رأى فيها بوادر مبكرة لبلوغنا ما أسماه مرحلة "مجتمع الحد الأقصى من الأمن" La société de sécurité maximale[3]، فإن انتشار أنظمة المراقبة استمر في النمو بتشجيع من شركات تكنولوجيات المراقبة. وقد كتب ماركس واصفًا ما عايشه بنفسه خلال تلك الفترة، في ورقة قدمها في أحد المؤتمرات التي نظمت للترويج للحلول الأمنية، قائلًا: "جرى في المؤتمر تقديم معلومات تتعلق بمجموعة من تكنولوجيات الدفاع والفضاء التي أصبحت الآن جاهزة للاستخدام التجاري [...] ولتبرير هذا الاستخدام، يشير رواد من خلفيات اقتصادية أو سياسية أو أكاديمية إلى القيم المشتركة التي تَعِد بها تلك التكنولوجيات: العدالة، والإنصاف، والوقاية العامة أو الخاصة، وتبديد الخوف، فضلًا عن زيادة الكفاءة وتحقيق نتائج أفضل. لكن الورد دائمًا ما ينمو محاطًا بالأشواك [...] إنني أقول هذا بوصفي عالمًا أتعرّف إلى اتجاهات المجتمع وأحدّدها، وناقدًا اجتماعيًا أتنبأ بالمستقبل إن بقيت الاتجاهات الحالية مستمرة على ما هي عليه"[4]. أخذ العديد من المختصين، انطلاقًا من منظورٍ أورويلي[5]، يحذّرون من مغبة ظاهرة المراقبة الشاملة المتصاعدة في المجتمع، على غرار ديديي بيغو الذي طرح مفهوم "مجتمع المراقبة"[6]، بعد سنوات قليلة من انتشار مساهمات ماركس بشأن "مجتمع الحد الأقصى من الأمن". واليوم، يبدو أننا تجاوزنا مرحلة هيمنة كاميرات المراقبة المغلقة إلى هيمنة الشبكات الإلكترونية والرقمية، وبلغنا مرحلة مجتمع الاتصال التفاعلي المطلق؛ حيث تستمر الممارسات المرتبطة بالمراقبة في الفضاء الافتراضي في النمو والاتساع أكثر فأكثر، على الرغم من أن المبدأ الذي قامت عليه استند إلى ثلاث خصائص أساسية: 1. شبكة حرة، 2. مفتوحة المدخلات والمخرجات، 3. من دون سلطة مركزية تسيّرها أو تراقبها أو تتحكم في محتواها.

ومع انتقال ديناميات الفضاء العمومي من نطاقه المادي إلى المجال الافتراضي، انتقلت أيضًا آليات المراقبة، وجرى تبريرها بالوعود التي تحملها. لكن مع انتشار الأخبار الكاذبة والمحتوى المضلل، وتصاعد الجرائم الإلكترونية، واتساع استخدام الإنترنت في الاحتيال أو في أشكال مختلفة من النضال السياسي (المعادي لأنظمة الحكم القائمة في الغالب)؛ تصاعدت دعوات لإعادة تفعيل أنماط متعددة من المراقبة (والرقابة) والضبط، سواء عبر التشريعات أو الممارسات الرقابية نفسها، تحت ذرائع الأمن، ومحاربة الإرهاب والجريمة الإلكترونية، أو مكافحة خطاب الكراهية. ولم يعد هذا التوجه مقتصرًا على الخطاب السياسي، بل امتد إلى الخطابين الإعلامي والأكاديمي. وفي ظل الجدل المستمر بين المدافعين عن حرية التعبير المطلقة على الشبكات الرقمية الاجتماعية والداعين إلى فرض ضوابط تحدّ من التضليل الإعلامي، تتزايد شرعنة المراقبة وترسيخ القبول بها.

وقد أدى كل ذلك إلى نشوء حقل معرفي، بات اليوم قائمًا بذاته، يسمى دراسات المراقبة Surveillance Studies، يهتم بمختلف أشكال المراقبة، ليس في الفضاء العمومي المادي باستخدام كاميرات المراقبة في المدن والأماكن العمومية، المفتوحة أو المغلقة، فحسب؛ بل أيضًا في الفضاء الافتراضي، حيث تكون المراقبة كلية الحضور Ubiquitus Surveillance، لكن على نحوٍ غير مرئي للعيان. وتثير دراسات المراقبة في الفضاء الافتراضي إشكاليات تتعلق بالآليات المستخدمة في عمليات المراقبة، أو بنقد مختلف أشكالها التي بدأت في الانتشار باتساع نطاق استخدام الإنترنت وبروز التحديات الأمنية المرتبطة بها، أو بمحاولة وضع أطر مفهومية تفسّر توجهات المراقبة وتبرر الدوافع القائمة وراءها، بدءًا من الرقابة البدائية التي يقوم بها مديرو المواقع والمشرفون عليها Moderators، مرورًا بالرقابة التي تجري عبر منع وصول المحتوى، وصولًا إلى

1 نسميها من هنا فصاعدًا كاميرات المراقبة.

2 Christopher Dandeker, *Surveillance, Power, and Modernity: Bureaucracy and Discipline from 1700 to the Present Day* (Cambridge: Polity Press, 1990).

3 Gary Marx, "La société de sécurité maximale," *Déviance et société*, vol. 12, no. 2 (1988), pp. 147-166.

4 Ibid., pp. 147-148.

5 نسبة إلى الكاتب البريطاني جورج أورويل George Orwell، الذي أسهمت رواياته الأدبية في التأسيس لمنظور المراقبة الشاملة في المخيال الغربي، وعلى نحو خاص روايته المنشورة في سنة 1949 بعنوان **1984** *Nineteen Eighty-Four*، التي تخيل فيها مجتمعات المراقبة الشاملة، وعواقب المراقبة الجماعية الشاملة، وتبعات النظام القمعي على الناس وعلى المجتمع، خاصة بوجود شخصية الأخ الأكبر Big Brother في الرواية، بصفته رئيسًا للحزب الحاكم في دولة "أوسيانيا" المتخيَّلة، وهي الشخصية التي بات اسمها يحمل منذئذٍ قيمة رمزية سلبية للدلالة على المراقبة الشاملة والمطلقة التي يخضع لها الأفراد في المجتمع، سواء في فضاء الحياة الخاصة أو في الفضاء العمومي.

6 Didier Bigo, "Globalized (In)Security: The Field and the Ban-Opticon," in: Naoki Sakai & Jon Solomon (eds.), *Trnaslation, Bioptics, Colonial Difference* (Hong Kong: University of Hong Kong Press, 2005), pp. 5-49.

عمليات ضبط المحتوى المؤتمتة باستخدام الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي Automated Moderation أو إلى ما يسمى الرقابة المؤتمتة Automated Censorship، التي تمارسها منصات التواصل الاجتماعي باستخدام حظر المحتويات القائم على كلمات مفتاحية بعينها.

نهتم في هذه الدراسة باستكشاف حال حقل دراسات المراقبة، ونحاول إبراز سياق نشأته وتطوره واتجاهاته البحثية، وذلك من خلال تحليل عينة من الأبحاث المنشورة في دورية **المراقبة والمجتمع** *Surveillance & Society*، خلال الفترة 2002-2024. ونعمل على تحليل الإشكاليات البحثية التي تناولتها أبحاث المراقبة خلال هذه الفترة، وطبيعة الأطر النظرية والمفهومية التي استخدمتها، وطبيعة المقاربات المنهجية التي وظفتها. وبناء على ذلك، نطرح في الدراسة أربعة أسئلة بحثية رئيسة: ما العوامل التي دفعت نحو نشوء حقل دراسات المراقبة؟ وما أهم الاتجاهات التي هيمنت على دراسات المراقبة؟ وما السياقات التي أنتجت هيمنتها؟ وأتتجه دراسات المراقبة إلى شرعنة خطاب المراقبة، أم إلى مقاومة تدخل الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى في تقييد الحريات؟

ونسعى، من خلال الدراسة، لاختبار ثلاث فرضيات، هي: 1. طغيان البعدَين الأخلاقي والمعياري على اتجاهات دراسات المراقبة على حساب غاياتها الوظيفية، 2. تأثر الاتجاهات التي اتخذتها دراسات المراقبة بعوامل سياقية، أمنية وسياسية في الأساس، 3. اتجاه دراسات المراقبة في الإنترنت أكثر نحو شرعنة خطاب المراقبة على حساب نقد تقييد الحرية.

تقدم هذه الدراسة مقاربة ميتاتحليلية لمضمون الأبحاث التي نُشرت بين سنتي 2002 و2024 في دورية **المراقبة والمجتمع**، وهي دورية فصلية محكّمة متعدّدة الاختصاصات، تعتمد نظام الوصول المفتوح للأبحاث والمقالات المنشورة فيها، وتعدّ من الدوريات البارزة المهتمة بنشر الأبحاث المرتبطة بموضوع المراقبة في الفضاء العمومي، فضلًا عن كونها تتعاون مع **شبكة أبحاث المراقبة** *Surveillance Studies Network*، التي تعد أيضًا من أبرز الشبكات البحثية في حقل دراسات المراقبة. وقد استخدمنا في الوصول إلى الدراسات التي حلّلناها موقع أرشيف الدورية[7] الذي يتيح الولوج إلى الأبحاث المنشورة منذ سنة 2002.

تتكون عيّنة الدراسة من مجموع الدراسات المحكّمة المنشورة في الدورية، باستثناء المواد الأخرى مثل الافتتاحيات والحوارات ومقالات الرأي؛ وباستثناء مراجعات الكتب أو مواد المحتوى السمعي البصري التي استبعدناها أيضًا من عملية التحليل. وبذلك، شملت عيّنة الدراسة 542 دراسة نُشرت في 83 عددًا من 22 مجلدًا. ولتسهيل ملاحظة الاتجاهات البحثية وتتبع تغيراتها عبر الزمن، قسمنا الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة إلى ثلاث فترات مكوّنة من 7 سنوات للفترة الأولى 2002-2008، و8 سنوات للفترتَين الثانية والثالثة 2009-2016 و2017-2024.

ولا تقتصر غاية هذه الدراسة على فحص سيرورة حقل دراسات المراقبة ورصد اتجاهاته البحثية، بل تسعى أيضًا لاستخلاص مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بدور العلوم السياسية في تشكيل هذا الحقل المعرفي. ونحاجّ بأن صعود السمة السياسية للمراقبة (المادية والرقمية)، وارتباطها بقضايا الأمن والضبط الاجتماعي والاستبداد الرقمي وحوكمة المنصات والذكاء الاصطناعي، يساهمان في توسيع نطاق الأسئلة التي ينبغي للعلوم السياسية معالجتها؛ ما يفتح المجال على مصراعيه أمام انخراطها أكثر في دراسة المراقبة بوصفها ممارسة للسلطة وآلية للضبط وإدارة الفضاء العمومي، خاصة في عصرنا الرقمي هذا. وبذلك، تحاول الدراسة استخلاص بعض الطرائق التي يمكن أن تسهم بها العلوم السياسية في تطوير دراسات المراقبة.

أولًا: مدخل إلى المراقبة ودراساتها

يُعدّ حقل دراسات المراقبة حقلًا معرفيًا جديدًا نسبيًا؛ إذ تعود نشأته الحديثة المرتبطة بظهور شبكة الإنترنت إلى سنة 2001، عقب إصدار ديفيد ليون كتابه، **مجتمع المراقبة: رصد الحياة اليومية**[8]. غير أن لهذا الحقل جذورًا أقدم من هذا الكتاب، تمتدّ إلى ما كتبه فلاسفة ومنظّرون، وحتى أدباء، عقودًا طويلة قبل بداية القرن الحادي والعشرين. ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال مارشال ماكلوهان الذي خاض في موضوع مراقبة المجتمع منذ ستينيات القرن العشرين، وناقش كيف تضعنا أجهزة المعلومات الإلكترونية المستخدمة في المراقبة الشاملة، وعلى نحو سلطوي، أمام معضلة تتجلى في المفارقة بين حاجتنا إلى الخصوصية من جهة، وحاجتنا إلى المعرفة من جهة أخرى[9]. ويمكننا الرجوع عبر الماضي إلى أبعد من ذلك كثيرًا، وتحديدًا

7 "Home Archives," *Surveillance & Security*, accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1CPo

8 David Lyon, *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life* (London/ Buckingham: Open University Press, 2001).

9 Marshall McLuhan, *The Medium Is the Massage* (California/ New York: Bantam Books, 1967).

إلى حقبة الفيلسوف الإنكليزي جيرمي بنثام Jeremy Bentham، الذي وضع في سنة 1791 تصورًا لسجن دائري الشكل، أسماه بانوبتيكون Panopticon[10]. وكان السجن الذي تصوّره بنثام قائمًا على تصميم هندسي شبه دائري، يتيح للسجّانين الذين يتموقعون في قمة برج مركزي مراقبة جميع السجناء من أعلى (بزاوية رؤية 360 درجة)، من دون أن يتمكن السجناء من معرفة متى يكونون خاضعين للمراقبة ومتى لا يكونون كذلك. وتقوم مقاربة بنثام على فرضية أنه في ظل المراقبة الشاملة والدائمة، سيدرك السجناء بأنه في إمكان الحراس مشاهدتهم في أيّ لحظة، ومن ثم سيكونون مجبرين على الانضباط الذاتي والإذعان آليًا لقواعد السلوك التي يفرضها السجن. وتقوم هذه المقاربة أيضًا على وضع حراس السجن أنفسهم (المراقِبين) ضمن شبكة المراقبة الشاملة؛ بما يجعلهم مراقَبين، ويمكّن سلطة أعلى في البرج المركزي من مراقبتهم.

ومع بداية القرن العشرين، اعتُمِد مبدأُ البانوبتيكون نظامًا شاملًا للمراقبة في عالم الشغل، وتحديدًا في المصانع، بعد أن ظهر الفكر الإداري التايلوري Taylorism، المبني على الإدارة العلمية التي تقوم على مبدأ تقسيم المهمات لترشيد عمليات الإنتاج[11]؛ ما أوجب إدخال آليات مراقبة لمتابعة إنجاز مختلف الأعمال، عبر مراحلها، وفي مختلف الوحدات الصناعية والإدارية، بطريقة تمكن المراقبين من السيطرة الكلية على نشاط العمال، بما يقلّل من التقاعس في العمل ويتيح مراقبة درجة الدّقة في إنجاز المهمات. وتجري المراقبة، في هذه الحالة، إمّا بطريقة مباشرة من خلال المتابعة المستمرة لأداء أكبر عدد ممكن من العمال لتحسين الإنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة، من خلال جعل العمال يشعرون بأنهم مراقبون، وبأن المراقبة ضرورية بسبب ترابط المهمات الجزئية الموكلة إليهم، والتي إن تأخر أي عامل في أدائها يتعطّل العمل في السلسلة برمتها.

لا تبتعد النزعة التايلورية في هذا المنطق كثيرًا عن الفكر الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) في نظرته إلى الدور الرقابي الذي تمارسه البيروقراطية الإدارية في عموم المجتمع، بوصفها مؤسسة متخصصة مسؤولة باسم الدولة عن تطبيق قواعد السلوك الموجّه في المجتمع، من خلال تنظيم إداري وقانوني هرمي، يشكّله الموّظفون بوصفهم وكلاء متخصّصين في قطاعات محدّدة، يعملون وفق قواعد وإجراءات محددة، ويتميزون بكونهم يدينون بالطاعة لرؤسائهم الإداريين ضمن سلسلة هرمية من البيروقراطية[12].

وفي بداية سبعينيات القرن العشرين، ظهرت أولى الأبحاث الاجتماعية الصريحة في موضوع المراقبة، حينما نشر جيمس رول كتاب **الحياة الخاصة والمراقبة العمومية**[13]، حيث طرح فكرة "مجتمع المراقبة الشاملة". ثم حذا حذوه لاحقًا، في سنة 1975، الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو الذي وظّف في كتابه **المراقبة والمعاقبة** مبدأ البانوبتيكون بدلالات رمزية، بعد أن استلهم من بنثام مصطلح البانوبتية Panoptisme الدالّ على المنطق الرقابي الشامل، الذي افترض فوكو أنه ينبني عند الأفراد بصورة ذاتية، ما إن يستوعبوا في وعيهم الذاتي وجود المراقبة الثابتة والمستمرة الشاملة، وبما يحقق بتكلفة منخفضة تأثيرًا ثابتًا على من تجري مراقبتهم[14].

ومنذ ذلك الوقت، وبعيدًا عن الحاجات الهندسية الوظيفية التي أدت إلى اختراع البانوبتيكون، أصبح هذا المفهوم يرمز إلى كل تكنولوجيا، مرئية كانت أو غير مرئية، تتيح إمكانية المراقبة الشاملة، مع تحقيق شكل من أشكال الهيمنة العقلية، بوساطة الآلية النفسية التي بُني عليها المنطق البانوبتي. وقد شكلت كتابات كل من فوكو ورول الأفكار التي مهّدت الطريق لنشأة دراسات المراقبة؛ إذ سار ليون في طريق توظيف الدلالة الرمزية للبانوبتيكون. ويمكن عده بمنزلة الأب المؤسس لحقل دراسات المراقبة الذي يربط بين مفهوم البانوبتيكون وتكنولوجيات الإعلام والاتصال المتطورة، من خلال مفهومه المبكر للبانوبتيكون الإلكتروني[15].

ثانيًا: تحليل نتائج الدراسة

1. هوية إبستيمولوجية مائعة تتجاذبها اختصاصات متعددة

نتبين، من خلال فحص الأبحاث التي نُشرت في دورية **المراقبة والمجتمع** خلال الفترة 2002-2024، غياب هوية إبستيمولوجية محدّدة تمكننا من أن ننسب حقل دراسات المراقبة إلى اختصاص

10 ينظر:
Jeremy Bentham, *Panopticon or The Inspection-House* (Dublin: Thomas Byrne, 1791);
وبانوبتيكون كلمة إغريقية الأصل مكونة من شطرين: Pan، وهي بادئة بمعنى "كلّ"، وOptikos بمعنى الرؤية، ومنها اشتقت كلمة Opticon، وتعني الكلمة الجامعة بينهما Panopticon القدرة على رؤية الكل، من نقطة واحدة.

11 Frederick Winslow Taylor, *The Principles of Scientific Management* (New York: Harper & Brothers, 1919).

12 Max Weber, *Économie et Société* (Paris: Plon, 1971).

13 James Rule, *Private Lives and Public Surveillance. Social Control in the Computer Age* (New York: Schocken Books,1973).

14 Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, Alan Sheridan (trans.) (New York: Vintage Books, 1977);
وينظر الترجمة العربية في: ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

15 David Lyon, "An Electronic Panopticon? A Sociological Critique of Surveillance Theory," *The Sociological Review*, vol. 41, no. 4 (November 1993), pp. 653-678.

الشكل (1)
توزيع أبحاث المراقبة المنشورة بحسب الاختصاصات

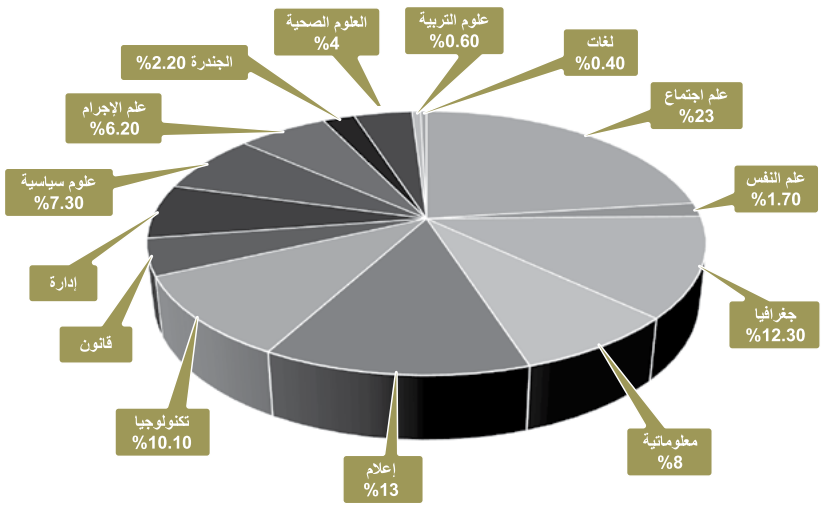

المصدر: من إعداد الباحث.

بعينه[16]، على الرغم من أن علماء الاجتماع كان لهم السبق في تأسيس الحقل؛ ذلك أننا نلاحظ أن 14 اختصاصًا علميًا تقاسمت مختلف الأبحاث التي نُشرت في الدورية خلال الفترة المدروسة. ونسجل كذلك من تحليلنا للاختصاصات العلمية، التي اهتمت بدراسات المراقبة، هيمنة خمسة اختصاصات بنسبة فاقت 66 في المئة، هي على التوالي: علم الاجتماع (23 في المئة)، وعلوم الإعلام والاتصال (13 في المئة)، ثم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية (12 في المئة)، وتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال (10 في المئة)، ثم المعلوماتية (8 في المئة) (الشكل 1). أما الاختصاصات الأخرى التي اهتمت بدراسات المراقبة لكن بنسب أقل، فنجدها بحسب الترتيب كما يلي: العلوم السياسية (7 في المئة)، ثم العلوم الإدارية والاقتصادية (7 في المئة)، ثم علوم الإجرام (6 في المئة)، ثم القانون (4.50 في المئة)، تليه العلوم الصحية (4 في المئة)، ثم حقل دراسات الجندر (2.20 في المئة)، ثم علوم التربية (0.60 في المئة)، وأخيرًا علم اللغات (0.40 في المئة).

نلاحظ اختلاف نقطة تركيز الدراسات ومقارباتها المنهجية والإبستيمولوجية، وهو ما يتضح تحديدًا في الأعداد الخاصة التي نشرتها الدورية وتنوّعها باختلاف اختصاصات محرري الأعداد الخاصة وتوجهاتهم، بين الاتجاه السوسيولوجي أحيانًا والقانوني أحيانًا أخرى، يليهما في أعداد خاصة أخرى الاتجاه التكنولوجي، أو الاتجاه الإعلامي، وهكذا. ونلاحظ أيضًا وجود عدد كبير من الدراسات العابرة للاختصاصات، خاصة منها التي تجمع بين علم الاجتماع وتكنولوجيا الاتصال، أو بين علم الاجتماع والمعلوماتية، أو بين الإعلام والدراسات التكنولوجية، على سبيل المثال لا الحصر.

ويعود عدم الثبات هذا في الهوية الإبستيمولوجية في حقل دراسات المراقبة، في تقديرنا، إلى أمرين: الأول هو التنوع في مسار تشكّل هذا الحقل الذي ارتبطت نشأته الأولى بالفضاء المغلق الخاص بالسجون، قبل الانتقال إلى الفضاء العمومي المادي من منظور بانوبتي أساسًا، ثم تغيّر هوية الحقل مع تعاظم دور البيروقراطيات الحكومية ولجوئها المستمر إلى توظيف المعلومات والبيانات الشخصية لإدارة الشؤون العامة، مع ما رافق ذلك من طرح مسألة فرض السيطرة وانتهاك الخصوصية، لا سيما أن المراقبة في تلك الحقبة كان يُنظر إليها بوصفها من أدوات التحكم والسيطرة. أمّا الثاني، فيتعلق بارتباط

16 نعتمد في هذه الدراسة التمييز الذي قدمه محمد حمشي بين الحقل (المعرفي) والاختصاص (العلمي)، الذي يفيد أن الاختصاص يشير إلى "فرع من فروع المعرفة، يُدرَّس ويُدرَس أو يُبحَث في كليات وأقسام جامعية خاصة به؛ وهو يركز على تدريس موضوع محدد، ويستخدم مصطلحاتٍ ومفاهيمَ ومنهجيات ونظريات خاصة به (قد تكون عرضة للخلاف، لكن ثمة حد أدنى من الإجماع عليها). أما الحقل المعرفي فهو أوسع؛ إذ يشمل مجموعة من الموضوعات، ويمكن أن يتقاطع مع عدة اختصاصات، أي يمكن أن يكون متعدد الاختصاصات أو عابرًا لها؛ فضلًا عن توظيفه مفاهيم ومناهج ونظريات من اختصاصات مختلفة. وعبور الاختصاصات يعني، هنا، عبور الحدود الإبستمولوجية والمنهجية والمفهومية الفاصلة بينها، فلا سلطة للقاعدة الشائعة التي يُلقّنها الطلابُ في الأقسام الجامعية، 'لا تتجاوزوا حدود اختصاصكم'. قد يُدرَّس الحقل ويُدرَس في قسم جامعي بعينه، لكن الغالب هو أن يُدرَس ويُبحَث في برامج بحثية أو مراكز أبحاث خاصة. ويتميز الاختصاص عن الحقل بوجود اختصاصات فرعية تتشعب عنه". ينظر: مارك لينتش وجيليان شويدلر وشون يوم، **علم سياسة الشرق الأوسط: مسح للنظريات والأبحاث منذ الانتفاضات العربية**، ترجمة محمد حمشي (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2026)، ص 19، هامش 1.

نشأة هذا الحقل المعرفي بحاجتين متضاربتين في غاياتهما: فمن جهة، نجد ما يمكن تسميته الحاجة الوظيفية النابعة من اهتمام مبتكري أنظمة الرقابة ومطوريها والمستفيدين من توظيفها بتطوير حلول تكنولوجية أو هيكلية - تنظيمية لتمكين المنظومة الاجتماعية أو منظوماتها الفرعية من ممارسة المراقبة، إمّا لدواعي الأمن العام، وإمّا لدواعي السيطرة المجتمعية على الأفراد بأقل ما يمكن من موارد وتكاليف وجهود. ومن جهة أخرى، نجد الحاجة إلى حماية الحق في الخصوصية، الذي نشأ وما يزال يتطور، مفهومًا وممارسةً، ضمن سياق فكري يرتبط بمبدأ الدفاع عن حريات الإنسان وحقوقه.

وفي مرحلة لاحقة، اتسع نطاق الاهتمام بموضوع المراقبة بسبب تعاظم المخاوف المرتبطة بتزايد استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة، التي باتت تتيح طيفًا واسعًا من أشكال المراقبة، سواء تلك التي تجري على نحو نشط أو التي تجري على نحو سلبي. ونذكر منها، على سبيل المثال، تزايد استخدام أنظمة المراقبة في الأماكن المفتوحة أو المغلقة، وتزايد استخدام الرقائق المتصلة RFID التي تسمح بتتبّع تنقّل الأشخاص والتنصت على محادثاتهم، وتوسّع نطاق استخدام العدّادات والأجهزة المتصلة لمعرفة أنماط الاستهلاك، فضلًا عن تعميم نطاق استخدام مختلف الإدارات للملفات الرقمية بما يزيد من مخاطر انكشاف الخصوصية، وانتشار استخدام تكنولوجيات التعرف إلى الوجه بما يمكّن من تتبع حركة الأفراد، وتزايد استخدام الأجسام الطائرة للمراقبة المرتبطة بالسكن والعمران، إضافة إلى تطور الخوارزميات المرتبطة بتتبع الميول والعادات الاستهلاكية لدى مستخدمي الأجهزة الذكية بغرض مخاطبتهم بعروض تتنبّأ بالسلوك، وغيرها من التطبيقات التي باتت طاغية على نحو يؤثر في خصوصية الأفراد.

إلى جانب الإحلال المتزايد للوسائط والتطبيقات الرقمية في حياتنا اليومية، مع اتساع نطاق استخدام شبكة الإنترنت، انتقلنا شيئًا فشيئًا إلى مفهوم الحوكمة الخوارزمية أو الحوكمة باستخدام الخوارزميات، التي تقوم على المعالجة الخوارزمية لمجموع البيانات الضخمة المتاحة عن الأفراد والمجتمع. وقد منحت الابتكارات القائمة على توظيف الخوارزميات خبراءَ الحوسبة والمعلوماتية شرعيةً وحاجةً أكبر إلى الخوض في حقل دراسات المراقبة، بينما تزايدت الحاجة إلى الدراسات العابرة للاختصاصات التي تجمع هذين الاختصاصين بكلّ من علم الاجتماع ودراسات الإعلام. أمّا فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في الأبحاث التي جرى تحليلها في هذه الدراسة، فنلاحظ هيمنة الدراسات التحليلية في بداية الأمر، بنسبة 28 في المئة، توزعت بين دراسات نقدية، ودراسات مبنية على مقاربات تفسيرية، ثم دراسات وظيفية تنقد المقاربات النقدية وتشكك في أطروحاتها الأنطولوجية.

ومع مرور الوقت، نسجل صعودًا للدراسات التي بُنيت على منهجيات إمبريقية، فقد اعتمد بعضها على دراسة الحالة (23 في المئة)، أو على المقابلات أو الملاحظة بالمشاركة أو على المجموعات المركزة (18 في المئة). واستخدم ما يناهز 12 في المئة من الدراسات منهج تحليل الشبكات الاجتماعية SNA، واعتمدت دراسات أخرى على تحليل منتديات المناقشات على المنصّات الرقمية (7 في المئة). في حين اعتمد بعض الدراسات على تحليل البيانات الإثنوغرافية المأخوذة من مختبرات أو مراكز بحثية أو إدارية (6 في المئة)، إضافة إلى دراسات تبنّت منهجية تحليل تقييمات مستخدمي الإنترنت للمواقع والتطبيقات (3.5 في المئة)، ثم الأبحاث التي اعتمدت على تحليل النصوص الأدبية أو الروايات الخيالية (2.5 في المئة).

2. مسار بحثي متباين تتجاذبه سياقات متباينة

يبين لنا تحليل الموضوعات التي ركزت عليها أبحاث المراقبة، المنشورة خلال الفترة المدروسة، أن الاهتمام الأكاديمي بموضوع المراقبة اتخذ منحى غير خطي تأثر بعدة عوامل؛ منها: تطورات تكنولوجيات الاتصالات المرتبطة بعمليات المراقبة، والاستخدامات الوظيفية الجديدة لوسائل المراقبة أو برمجياتها من الحكومات أو الأجهزة الإداريـة المختلفة، والمتغيرات السياسية والاجتماعية المرتبطة باستخداماتها.

أولًا، خلال الفترة الأولى 2002-2008، انتهج السواد الأعظم من دراسات المراقبة مقاربة سوسيولوجية نقدية، تميّزت باستخدام مفهوم المراقبة في صيغته البانوبتية؛ وكان ذلك بمنزلة الضرورة التأسيسية للحقل، عبر تتبع جذور المفهوم وحدوده، وتسويغ الاهتمام بتطوير هذا الحقل الجديد من الدراسات، بهدف إضفاء الشرعية على الاهتمامات المعرفية المؤسّسة له. وقد بلغت نسبة تكرار الموضوعات التي خُصِّصت للتعريف بالحقل والمفهوم البانوبتي للمراقبة قرابة 4 في المئة من مجمل الأبحاث المنشورة خلال هذه الفترة.

أمّا من ناحية نسب التكرار، فقد حازت موضوعات المراقبة القائمة على استخدام نظم كاميرات المراقبة المرتبة الأولى من حيث الاهتمام، بنسبة زادت على 16 في المئة، بينما جاءت الإشكاليات المرتبطة بموضوعات الإقصاء والفرز والتمييز الناتجة من عمليات المراقبة في المرتبة الثانية بنسبة تكرار بلغت 7 في المئة؛ لذلك كان من الطبيعي أن تتصاعد الاهتمامات المرتبطة بموضوعات المراقبة والخصوصية وحماية البيانات، وذلك بنسبة تكرار بلغت 6 في المئة (ينظر الأرقام والنسب في الجدول).

وحلّت الدراسات التي اهتمت بـاللوائح المنظّمة لاستخدام كاميرات المراقبة، المرتبطة بالأبعاد القانونية المؤطرة والمنظّمة لعمليات المراقبة، في المرتبة الرابعة بنسبة تكرار بلغت 5 في المئة، تليها في المرتبة الخامسة الدراسات التي اهتمت بنقد دراسات المراقبة نفسها (4 في المئة). وإجمالًا، يلاحظ أن هذه الفترة شهدت تركيزًا على الموضوعات الكلاسيكية المرتبطة بإشكاليات "السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة"، و"المراقبة في أماكن العمل"، و"المراقبة السياسية"، و"مراقبة السجناء"، و"المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي"، و"مراقبة الناس للناس" (بوصفها من أشكال المساعدة للأجهزة الأمنية)، ثم "المراقبة الذاتية"، و"المراقبة العسكرية أو شبه العسكرية" بنسبة تكرار كبيرة بلغت (مجتمعة) ما يقارب 21 في المئة. وجاءت الأبحاث التي تناولت الكيفية التي شرعنت بها الأفلامُ وبرامجُ الترفيه والبرامجُ الإخبارية المراقبةَ في نظر الجماهير، بنسبة تكرار بلغت 3 في المئة.

أمّا في خانة الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، والتي يمكننا اعتبارها مستجدة خلال الـفترة الأولى، فيمكننا تسجيل دخول موضوعَين سوسيولوجيين جديدين: هما: "تأثير إشكاليات التدخل البشري في توجيه وقراءة أنظمة المراقبة وممارساتها" (5 في المئة)، والإشكاليات المرتبطة بـ "مراقبة الأطفال والمراقبة في الفضاءات التعليمية" (4 في المئة). ونلاحظ أيضًا بداية الاهتمام بالمراقبة من المنظور القضائي/ القانوني (3 في المئة). وظهرت خلال هذه الفترة اتجاهات بحثية جديدة، تتعلق بأشكال المراقبة الجديدة المرتبطة بالتحولات التكنولوجية، على غرار الموضوعات المرتبطة بـ "المراقبة بصور الأقمار الصناعية"، وأشكال المراقبة الجديدة القائمة على تقنيات "التعرف إلى الوجوه"، ثم "المراقبة المرتبطة بالسفر والتنقل"، ثم موضوع "المراقبة المرتبطة بحماية الحدود أو المراقبة العابرة لها"، والتي بلغت نسب تكرارها مجتمعة 11.1 في المئة.

أمّا فيما يتعلق بالمراقبة المرتبطة بالإنترنت والشبكات الرقمية، فقد برزت دراسات جديدة اهتمت بموضوعات مستحدثة، على غرار "المراقبة العضوية والمراقبة الطبية"، وإشكالية "البانوبتيكون في حقبة إنسان السايبورغ" بنسبة تكرار 3 في المئة لكليهما، وجرى التطرق إلى أبعاد اجتماعية ونفسية جديدة تتعلق بمسؤولية المستخدمين وتواطئهم في تسهيل عملية المراقبة، من خلال ممارساتهم الاتصالية القائمة على "حب استعراض الذات" أمام الآخرين، علاوة على إشكالية "المراقبة والمراقبة المضادة" بوصفها شكلًا من أشكال المراقبة الصاعدة من أسفل إلى أعلى، وقد أطلق عليها الباحثون اسم Sous-veillance نقيضًا لمفهوم المراقبة النازلة من أعلى إلى أسفل Surveillance[17]، وذلك بنسبة تكرار 2 في المئة لكليهما.

ثانيًا، خلال الفترة الثانية 2009-2016، اتسع نطاق الفئات البحثية المنشورة إلى 54 فئة، قياسًا على 29 فئة فقط وردت ضمنها مختلف الدراسات التي نُشرت خلال الفترة الأولى. وقد تأكد خلال هذه الفترة، مجددًا، الاتجاه السوسيولوجي النقدي في دراسات المراقبة، مع حضور مرتفع للموضوعات التقليدية التي أسّست لهذا الحقل المعرفي.

حظيت الإشكالية المرتبطة بـ "المراقبة والخصوصية وحماية البيانات" بأعلى تواتر للتكرار بنسبة فاقت 8.2 في المئة، تليها الموضوعات التي تركز على "السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة" (7.2 في المئة)، ثم "مراقبة الأطفال/ المراقبة في الفضاءات التعليمية" (6.2 في المئة)، وتليها الموضوعات المتمحورة حول "المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي/ تحيّز الشرطة" (3.8 في المئة)، جنبًا إلى جنب مع موضوعات "المراقبة السياسية والأمنية/ المراقبة ضد الإرهاب" بالنسبة نفسها، إضافة إلى "المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات". وتكررت الاهتمامات المرتبطة بـشرعنة المراقبة من خلال "تصوير المراقبة في الأفلام وفي الترفيه والأخبار" (2.4 في المئة)، إضافة إلى الدراسات التي تهتم بـ "اللوائح المنظمة لعمل كاميرات المراقبة"، وموضوعات "مراقبة الحدود/ المهاجرين"، والدراسات المهتمة بمسألة "الإقصاء، الفرز، والتمييز من خلال المراقبة" بالنسبة نفسها أيضًا لكل منها.

في المقابل، تأكّد الاهتمام بأغلب الموضوعات الجديدة التي ظهرت خلال الفترة السابقة، على غرار "الحدود الجغرافية والمراقبة"، و"المراقبة وعدم المساواة"، و"الصحة والطب والمراقبة"، وموضوعات "مقاومة المراقبة". وبالموازاة مع ذلك، برزت اهتمامات سوسيولوجية جديدة على غرار "المراقبة والجندر" أو المراقبة والجسد/ الجنس". ونلاحظ خلال هذه الفترة تزايدًا في نسبة الدراسات المهتمة بالمراقبة

17 أخذتُ هاتين الكلمتين بمعناهما المستخدم في أدبيات دراسات المراقبة من اللغة الفرنسة، بتأثير من كتابات فوكو. وتتكون كلمة Sous-veillance من شطرين: Sous، وهي بادئة بمعنى "تحت"، وVeillance من أصلها اللاتيني vigilare الدال على معنى الترصد والبقاء على يقظة، ويعطينا جمعهما معنى المراقبة من أسفل أو المراقبة التي تأخذ مسارًا أداتيًا تصاعديًا من أسفل إلى أعلى. بينما تتشكّل كلمة Surveillance من كلمة Sur، وهي بادئة بمعنى "فوق"، وكلمة Veillance، اللتين يعطينا جمعهما معنى المراقبة عمومًا، إلاّ أن هذه الكلمة وُظّفت في المقاربات البانوبتية بمعنى المراقبة المنظّمة التي يكون مسارها الوظيفي تنازليًا من أعلى إلى أسفل. وتشير المراقبة من أسفل إلى أعلى إلى مراقبة الأفراد، بفضل ما يُتاح لهم من أجهزة ذكية وولوج إلى شبكة الإنترنت، مَن يراقبهم (وتسمى أيضًا المراقبة المضادة Counter-veillance). ويرتبط مفهوم المراقبة من أسفل أساسًا بثورة وسائط التواصل الاجتماعي وما يُعرف بإعلام المواطن، خاصة في سياق الاحتجاجات وتعزيز الشفافية وكشف تجاوز موظفي الدولة وأجهزتها الأمنية ومساءلتها. يُنظر مثلًا:

Steve Mann, Jason Nolan & Barry Wellman, "Sousveillance: Inventing and Using Wearable Computing Devices for Data Collection in Surveillance Environments," *Surveillance & Society*, vol. 1, no. 3 (2003), pp. 331-355; Torin Monahan, "Counter-surveillance as Political Intervention?" *Social Semiotics*, vol. 16, no. 4 (2006), pp. 515-534.

الأمنية والسياسية، بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك، وما صاحبها من سياسات قمعية ضد الحريات الفردية، وتلاها عودة الاهتمام بالمراقبة الحضرية.

أمّا في ما يتعلق بالموضوعات المستحدثة خلال هذه الفترة، فقد بدأ بعض الباحثين يهتمون ببُعد جديد أُطلق عليه اسم "المراقبة التمكينية"، التي جاءت بنسبة تكرار عالية بلغت 6.2 في المئة. وظهر اهتمام مطرد بالمراقبة المرتبطة بالتسوق والاستهلاك (4.3 في المئة). فضلًا عن ذلك، بدأ بعض الباحثين يسلّطون الضوء أكثر على موضوع "المراقبة والرياضة" (3.8 في المئة)، بينما كرّس آخرون اهتماماتهم لموضوع المراقبة السيبرانية، ونشأت اهتمامات بحثية جديدة على غرار موضوع "المراقبة والصحة العامة"، وموضوع "مقاومة المراقبة" بنسبة بلغت أيضًا 3.3 في المئة لكل منها.

من ناحية أخرى، اتجهت بوصلة بعض الباحثين إلى إشكالية المراقبة والمواطنة بنسبة تكرار بلغت 1 في المئة. أمّا فيما يتعلق بالموضوعات التي فرضتها التطورات الاتصالية الجديدة واستخداماتها المختلفة، فقد برزت بعض الاتجاهات البحثية الجديدة ذات الاهتمامات السوسيولوجية أو السلوكية - التسويقية، متمثّلة في "المراقبة الطبية والمراقبة الطبية العابرة للحدود"، و"المراقبة التنبئية"، و"المراقبة التشاركية"، و"المراقبة بوصفها لعبة/ ألعاب الإنترنت والمراقبة"، و"المراقبة الأوليغوبتية[18]"، و"المراقبة الطوعية للمنازل"، و"المراقبة في الشبكة العنكبوتية"، و"مراقبة المنصات"، و"المراقبة بين الأزواج"، و"المراقبة باستخدام بصمة الوجه"، و"المراقبة باستخدام التكنولوجيا البيومترية"، و"البيانات الضخمة والخوارزميات في عملية المراقبة"؛ وبلغت نسبة تكرارها مجتمعة 12.5 في المئة.

ثالثًا، شهدت الفترة الثالثة 2017-2024، اتساع نطاق الفئات البحثية إلى 64 فئة بحثية (أي بزيادة 10 فئات جديدة قياسًا على الفترة الثانية). وقد حظيت الموضوعات التقليدية المؤسّسة للحقل مجددًا بنصيب كبير من مجمل الدراسات المنشورة؛ إذ بلغت نسبة تكرار موضوعات "الإقصاء والفرز والتمييز من خلال المراقبة" 5.9 في المئة، وهي النسبة نفسها للموضوعات التي تمحورت حول إشكالية "المراقبة والخصوصية وحماية البيانات". بينما جاءت الدراسات المهتمة بموضوع "المراقبة السياسية والأمنية والمراقبة ضد الإرهاب" في المرتبة الثانية، (4.6 في المئة). تلتها في المرتبة الثالثة الدراسات المهتمة بموضوع "نقد دراسات المراقبة/ تقييم دراسات المراقبة" (3.8 في المئة). في حين جاءت الموضوعات التي تمحورت حول قضايا "السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة الشاملة" في المرتبة الرابعة (3.4 في المئة). وتقاسمت الدراسات التي اهتمت بموضوعات "مراقبة الأطفال/ المراقبة في الفضاءات التعليمية"، والدراسات المهتمة بموضوع "مقاومة المراقبة"، المرتبة الخامسة بالنسبة نفسها من التكرار (2.9 في المئة).

من ناحية أخرى، جاءت الموضوعات المهتمة بالمراقبة في أماكن العمل في المرتبة السادسة بنسبة 2.5 في المئة. أمّا الدراسات التي تمحورت حول موضوع "المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي/ تحيّز الشرطة"، وتلك التي تمحورت حول إشكالية "المراقبة والخصوصية وحماية البيانات"، و"المراقبة والجندر"، فجاءت في المرتبة السابعة بنسبة التكرار نفسها (2.1 في المئة). وعاودت الدراسات المهتمة بالمراقبة التشاركية تكرارها في هذه الفترة الزمنية في المرتبة الثامنة بنسبة 2.1 في المئة أيضًا. أمّا الدراسات التي تمحورت حول موضوعَي "شرعنة المراقبة" و"المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات"، فقد بلغت نسبة 1.7 في المئة. وبالنسبة إلى الدراسات التي مثلت اتجاهات بحثية جديدة، خلال الفترة السابقة، فقد حازت نسبة 7.6 في المئة (إذا ما حسبناها مجتمعة)، وتشمل "المراقبة العابرة للحدود/ مراقبة الهجرة"، و"المراقبة والقانون/ المراقبة والمنطق القضائي"، و"المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات" و"تصوير المراقبة في الأفلام وفي الترفيه والأخبار"، و"ألعاب الإنترنت والمراقبة"، و"البيانات الضخمة والخوارزميات في عملية المراقبة"، و"المراقبة الطبية". وقد استمر بعض الباحثين في نشر دراسات اهتمت بموضوعات "المراقبة الدولية"، و"المراقبة الطوعية للمنازل"، و"المراقبة المضادة"، و"الفن لفهم المراقبة"، بنسبة تكرار بلغت 0.8 في المئة لكل منها.

أمّا فيما يتعلق بالموضوعات المستحدثة خلال الفترة الثالثة، فقد تزايد عدد الأبحاث التي اهتمت بموضوع "المراقبة والاستبداد الحكومي/ الاستبداد الرقمي" على نحو لافت؛ إذ جاءت هذه الأبحاث في المرتبة الأولى بنسبة تكرار بلغت 8 في المئة من مجمل ما نُشر خلال هذه الفترة. وتُفسّر هذه الزيادة بتصاعد سنّ القوانين المنتهكة للحريات الفردية في مختلف دول العالم، بعد أن كسرت الولايات المتحدة الأميركية سقف حدود المراقبة، عقب ما اتخذته من إجراءات تمسّ بالحريات الفردية وبالخصوصية، في سياق السياسات والإجراءات التي تبعت هجمات 11 سبتمبر. وضمن هذه الدينامية، كان من الطبيعي أن تبرز دراسات جديدة تمحورت حول قضايا المراقبة والدين، التي استحوذت على نسبة 4.2 في المئة من مجمل الدراسات التي نُشرت خلال هذه الفترة. ويُفسّر هذا بتزايد الأعمال

18 خلافًا للبانوبتيكون، يدل الأليغوبتيكون (وهو مشتق من "سيطرة الأقلية") على قلة من الفاعلين ذوي السلطة ممن لهم قدرة على الولوج إلى كمية كبيرة من المعلومات واستخدامها في السيطرة على سلوك البقية والتحكم فيه. وإذا كان نظام البانوبتيكون يقوم على مراقب واحد يقبع في قمة البرج، فإن الأوليغوبتيكون يصف نظامًا تتوزع فيه القدرة على المراقبة والسيطرة بين قلة من الفاعلين المراقبين. ويترسخ نظام المراقبة هذا في المجتمع بفضل التطور المتعاظم لتقنيات المعلومات والاتصالات وتمركز السيطرة عليها في أيدي وكالات المراقبة الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات. ينظر: محمد حمشي، "مقدمة"، في: **وسائط التواصل الاجتماعي: مقاربات إبستيمولوجية وفلسفية وسوسيولوجية**، محمد حمشي (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قيد النشر).
وعن التأسيس للمفهوم، ينظر:
Bruno Latour, *Reassembling the Social: An Introduction to Actor-Network-Theory* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

الإرهابية التي رُبطت بالدين من جهة، وتزايد قمع التعبير عن الأفكار الدينية أو عن الهوية الدينية في بعض المجتمعات الغربية من جهة أخرى.

وقد نشأت اهتمامات جديدة مرتبطة بالتطورات التي مسّت مختلف تكنولوجيات المراقبة، مثل الدراسات التي تناولت موضوع "المراقبة باستخدام الذكاء الاصطناعي" أو الدراسات التي اهتمت بموضوع "العمل الشرطي بوصفه منصة رقمية"، بنسبة 3 في المئة لكل منهما. واهتم بعض الباحثين بمسألة "المراقبة من خلال التطبيقات الذكية" (2.1 في المئة). وتناول آخرون موضوعَي "المراقبة في المدن الذكية"، و"الحلول والبرمجيات المقاومة للمراقبة" بنسبة 1.7 في المئة لكل منهما، وهي النسبة نفسها التي بلغتها الدراسات التي اهتمت بموضوع "القياسات البيومترية في التطبيقات والوسائط الرقمية"، والمهتمة بموضوع "المراقبة والتنصت الرقميين".

وتزايدت كذلك الاهتمامات السوسيولوجية بآليات عمل المراقبة وتأثيراتها، عبر تناول موضوعات بحثية تمحورت حول مسألة "الخضوع الطوعي للمراقبة السيبرانية" أو مسألة "التأثيرات الاجتماعية للمراقبة" اللتين بلغت نسبة تكرارهما (مجتمعة) 2.5 في المئة. وطُرحت موضوعات جديدة تتعلق بـ "مراقبة المراقبين"، و"المراقبة الحمائية لمستخدمي المنصات الرقمية"، و"المقايضة بين الأمن والحرية والمتعة" و"المراقبة في أماكن العمل" بنسبة (مجمعة) قاربت 3.4 في المئة. وطرأت خلال هذه الفترة اهتمامات مستجدّة ارتبطت بموضوعات "المراقبة والجسد"، و"المراقبة والانضباط الذاتي في العصر الرقمي"، و"المراقبة والعواقب الثقافية والتجارية للمنصات الرقمية"، و"المراقبة بين الجنسين"، و"مراقبة أداء الموظّفين من مستخدمي مختلف التطبيقات"، و"المراقبة وحقوق الإنسان"، و"تصميم نظم المراقبة"، و"تحليل رأس مال - اقتصاد المراقبة"، و"المراقبة في حقبة الميتافيرس"، و"الجمع المفرط للبيانات"، و"المراقبة في العلاقات العاطفية عبر الهواتف الذكية"؛ التي بلغ تكرارها مجتمعة نسبة 5.2 في المئة من مجموع الدراسات التي نُشرت خلال الفترة الثالثة.

جدول يبيّن فئات الموضوعات البحثية في الدراسات المنشورة مع عدد تكرارها

الفترة الزمنية	الاهتمامات التقليدية	التكرار	الاهتمامات الجديدة	التكرار
2008-2002	التعريف بالحقل والمفهوم البانوبتي للمراقبة	4	البانوبتيكون في مرحلة ما بعد السايبورغ	1
	إشكالية المراقبة والخصوصية وحماية البيانات	6	المراقبة والتنقلات	4
	المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات	16	المراقبة بصور الأقمار الصناعية	1
	المراقبة في أماكن العمل	3	تأثير التدخل البشري في أنظمة المراقبة	5
	المراقبة الذاتية	4	المراقبة والقانون – المراقبة والمنطق القضائي	3
	تصوير المراقبة في الأفلام وفي الترفيه والأخبار	3	مراقبة الأطفال – المراقبة في الفضاءات التعليمية	4
	مراقبة الناس للناس	1	السرديات التآمرية	1
	اللوائح المنظمة لكاميرات المراقبة	5	مراقبة الحدود بوساطة الكاميرات	3
	المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي - تحيّز الشرطة	3	المراقبة العابرة للحدود	1
	مراقبة السجناء	2	مراقبة الهواتف المحمولة	2
	السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة	3	التعرف إلى الوجوه	2
	نقد دراسات المراقبة	4	المراقبة وحب استعراض الذات	1
	الإقصاء والفرز والتمييز من خلال المراقبة	7	المراقبة والمراقبة المضادة	1
	المراقبة السياسية	2	المراقبة العضوية – المراقبة الطبية	2
	المراقبة العسكرية أو شبه العسكرية	2		
المجموع		68		31

الفترة الزمنية	الاهتمامات التقليدية	التكرار	الاهتمامات الجديدة	التكرار
2016-2009	المراقبة المضادة	1	المراقبة والمواطنة	2
	إشكالية المراقبة والخصوصية وحماية البيانات	17	المراقبة والصحة العامة	7
	المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات	7	المراقبة الطبية والمراقبة الطبية العابرة للحدود	5
	المراقبة في أماكن العمل	1	المراقبة والجندر	5
	الرقابة الذاتية	2	مقاومة المراقبة	7
	مراقبة الأطفال – المراقبة في الفضاءات التعليمية	13	المراقبة التنبئية	2
	تصوير المراقبة في الأفلام وفي الترفيه والأخبار	5	المراقبة والفكر التآمري	1
	اللوائح المنظمة لكاميرات المراقبة	5	الأدب والفن والمراقبة	5
	المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي – تحيّز الشرطة	8	المراقبة التشاركية	3
	مراقبة الحدود – المهاجرين	5	المراقبة التمكينية	12
	المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات	4	التسوق والاستهلاك والمراقبة	9
	نقد دراسات المراقبة	2	المراقبة بوصفها لعبة/ ألعاب الإنترنت والمراقبة	3
	الإقصاء والتمييز والعنصرية من خلال المراقبة	2	المراقبة السيبرانية	7
	المراقبة السياسية، الأمنية، المراقبة ضد الإرهاب	8	المراقبة في وسائل النقل	1
	مراقبة عسكرية أو شبه عسكرية	2	المراقبة الأوليغوبتية	1
	السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة	15	المراقبة الطوعية للمنازل	2
	المراقبة والجندر	1	المراقبة في الشبكة العنكبوتية	2
	الإقصاء والفرز والتمييز من خلال المراقبة	5	المراقبة وتغيير السلوك البيئي	1
	المراقبة الحضرية باستخدام الطائرات بدون طيار	1	مراقبة المنصات	1
	مراقبة المراقبين	1	المراقبة بين الأزواج	1
	المراقبة العابرة للحدود – المراقبة الدولية	1	المراقبة باستخدام بصمة الوجه	1
	المراقبة الإثنوغرافية	1	المراقبة والرياضة	8
	المراقبة والقانون – المراقبة والمنطق القضائي	4	المراقبة بالتكنولوجيا البيومترية	1
	إعادة النظر في أبحاث المراقبة	1	البيانات الضخمة والخوارزميات في عملية المراقبة	2
	شرعنة المراقبة	2	المراقبة من وسائل الإعلام	1
	المراقبة الجانبية (نقيضًا للمراقبة الشاملة)	1	الجهات القائمة على تصميم المراقبة	1
	تأثير التدخل البشري في أنظمة المراقبة	2		
المجموع		117		91

الفترة الزمنية	الاهتمامات التقليدية	التكرار	الاهتمامات الجديدة	التكرار
2024-2017	الإقصاء والفرز والتمييز من خلال المراقبة	14	الخضوع الطوعي للمراقبة	3
	المراقبة العابرة للحدود – مراقبة الهجرة	3	المراقبة والاستبداد الحكومي – الاستبداد الرقمي	19
	المراقبة بوصفها لعبة/ ألعاب الإنترنت والمراقبة	4	الحلول والبرمجيات المقاومة للمراقبة	4
	السيطرة الاجتماعية عن طريق المراقبة الشاملة	8	المراقبة والجسد	1
	المراقبة الدولية	2	المراقبة والانضباط الذاتي في العصر الرقمي	1
	نقد دراسات المراقبة – تقييم دراسات المراقبة	9	مراقبة المراقبين	2
	المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات	4	المراقبة والدين	10
	مراقبة الأطفال – المراقبة في الفضاءات التعليمية	7	مراقبة المنصات	1
	إشكالية المراقبة والخصوصية وحماية البيانات	5	أتمتة المراقبة	2
	المراقبة السياسية والأمنية والمراقبة ضد الإرهاب	11	التأثيرات الاجتماعية للمراقبة	3
	المراقبة والقانون – المراقبة والمنطق القضائي	3	المراقبة الحمائية لمستخدمي المنصات	2
	المراقبة الطوعية للمنازل	2	العواقب الثقافية والتجارية للمنصات الرقمية	1
	شرعنة المراقبة	1	المراقبة بين الجنسين	1
	المراقبة والجندر	5	القياسات البيومترية في التطبيقات والوسائط الرقمية	3
	إشكالية المراقبة، الخصوصية وحماية البيانات	14	العمل الشرطي بوصفه منصة رقمية	7
	المراقبة الشرطية في الفضاء العمومي – تحيّز الشرطة	5	المراقبة في المدن الذكية	3
	المراقبة في المناطق العمومية عن طريق الكاميرات	3	مراقبة أداء الموظفين من المستخدمين	1
	المراقبة المضادة	2	المراقبة من خلال التطبيقات الذكية	5
	المراقبة والرياضة	1	المراقبة وحقوق الإنسان	1
	تصوير المراقبة في الأفلام وفي الترفيه والأخبار	3	المراقبة والتنصت الرقميان	3
	المراقبة التشاركية	5	المقايضة بين الأمن والحرية والمتعة	2
	مقاومة المراقبة	7	تصميم نظم المراقبة	1
	التسوق والاستهلاك والمراقبة	1	تحليل رأس المال/ اقتصاد المراقبة	1
	البيانات الضخمة والخوارزميات في عملية المراقبة	3	المراقبة في حقبة الميتافيرس	1
	المراقبة في الأطر النظرية والفلسفية	1	المراقبة الطبية القهرية في أماكن العمل	2
	المراقبة الطبية	3	الجمع المفرط للبيانات	1
	تأثير التدخل البشري في أنظمة المراقبة	1	المراقبة والذكاء الاصطناعي	7
	مراقبة الناس للناس	1	المراقبة في العلاقات العاطفية عبر الهواتف الذكية	1
	المراقبة الحضرية باستخدام الطائرات بدون طيار	1	-	-
	شرعنة المراقبة	4	-	-

الفترة الزمنية	الاهتمامات التقليدية	التكرار	الاهتمامات الجديدة	التكرار
2024-2017	المراقبة في أماكن العمل	6	-	-
	مراقبة السجناء	1	-	-
	المراقبة العسكرية أو شبه العسكرية	1	-	-
	المراقبة التنبئية	1	-	-
	التسوق والاستهلاك والمراقبة	1	-	-
	الفن لفهم المراقبة	3	-	-
المجموع		146		89
المجموع الكلي		331		211

المصدر: من إعداد الباحث.

عمومًا، يمكننا القول إن أبحاث المراقبة التي حلّلناها جاءت متمحورة حول ستة أهداف رئيسة، منذ موجة الأبحاث الأولى التي اهتمت بمنشأ المراقبة وأسسها وأشكالها، مـرورًا بالأبحاث التي اهتمت باستعراض وسائلها وتحليل أدواتها وغاياتها، ثم الأبحاث التي تركزت أكثر حول تحديد تأثيراتها الاجتماعية والسياسية، ثم التي تعاملت مع أطرها القانونية والتنظيمية، وصولًا إلى تلك التي ركزت في السنوات الأخيرة على تحولاتها في عصر تكنولوجيا المعلومات، كل ذلك ضمن إطار تحليلي طغت عليه في معظم الأحيان مقاربة تبيان المنحى الشمولي الذي أخذته الممارسات المتعلقة بالمراقبة في مختلف بلدان العالم، سواء الديمقراطية أو السلطوية.

3. التحولات الرئيسة وسياقاتها

خارج مجال السجون وأماكن العمل، يمكننا المحاجّة بأن التحوّل السياقي الجوهري الأول في المراقبة ودراساتها ارتبط بالتحولات البيروقراطية التي حدثت منذ سبعينيات القرن العشرين، حينما بدأت الحكومات وأجهزتها الإدارية في مختلف بلدان العالم في توظيف البيانات الشخصية والإحصائيات لغرض الحوكمة الإدارية أولًا، ثم من أجل الضبط والسيطرة المجتمعية لاحقًا[19]. ولعلّ المفارقة حينها كانت تكمن في دور المستخدمين الذين شاركوا في وضع أساس ممارسات المراقبة، من خلال تقديم بياناتهم الخاصة عبر ملء مختلف النماذج الورقية المطلوبة لمختلف المصالح الإداريـة للاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها المكاتب الإدارية. وساعد في نمو تلك الممارسات دخول الحواسيب البدائية الأولى مجال الخدمة في المكاتب الإدارية، بعد أن كانت معالجة البيانات تجري يدويًا في السابق. ومع أن هذا الشكل من المراقبة ظلّ بدائيًا في آليات عمله خلال مراحله الأولى، فإن تطور الحواسيب، وبنوك المعلومات، ونظم المعالجة، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أدخل دراسات المراقبة في المرحلة الثالثة من مسار التحولات المرتبطة بالتغير في أهداف المراقبة ودوافعها، خاصة مع الزيادة الهائلة والمتسارعة في قدرات الحواسيب المستخدمة في تشغيل المراقبة. ومع تزايد حجم البيانات المجمّعة، توجهت دراسات المراقبة شيئًا فشيئًا إلى الاهتمام بموضوع الحوكمة بالبيانات Dataveillance، القائمة على المراقبة من خلال تحليل بنوك المعلومات[20].

أمّا التحول الثاني، فبدأ في إثر انتقال آليات المراقبة من كونها أداة بيروقراطية مساعدة في الحكم والضبط الاجتماعي إلى كونها أداة للمراقبة البصرية للأفراد في الفضاء العمومي، وذلك عقب لجوء العديد من الحكومات إلى استخدام نظم كاميرات المراقبة لمراقبة المرور أولًا، ثم لمراقبة الأحياء السكنية ومحطّات السفر، قبل أن تشمل العملية لاحقًا مراقبة مختلف أماكن التجمهر بأعداد كبيرة، مثل الملاعب والساحات العمومية وغيرهما. فتحوّلت الغاية النهائية من المراقبة

19 Sean P. Hier, "Probing the Surveillant Assemblage: on the Dialectics of Surveillance Practices as Processes of Social Control," *Surveillance & Society*, vol. 3, no. 1 (2003), pp. 399-411.

20 Roger Clarke, "Information Technology and Dataveillance," *ACM* (1988), pp. 488-512, accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy2t3a; J. Van Dijck, "Datafication, Dataism and Dataveillance: Big Data between Scientific Paradigm and Ideology," *Surveillance & society*, vol. 12, no. 2 (2014).

من كونها حاجة وظيفية مرتبطة بالحوكمة البيروقراطية إلى حاجةٍ أمنيةٍ بامتياز، كانت مبرراتها في البداية مرتبطة بالأمن بمفهوم السلامة العامة، قبل أن تتحول إلى المفهوم الأمني المرتبط ببسط السيطرة المجتمعية، لكن من منظور يقترب من التصور الأورويلي المرتبط بشخصية الأخ الأكبر Big Brother. وقد دفع تزايد انتشار هذا النوع من المراقبة بعض الباحثين إلى صياغة مفهوم البانوبتيكون الحضري[21].

وقد حدث التحوّل الثالث عقب الثورة التي شهدتها التكنولوجيات الاتصالية الجديدة وتأثيرها في آليات المراقبة وأدواتها وغاياتها، خاصة بعد أن بسطت شبكة الإنترنت نفوذها، في سياقٍ تميز بزيادة متسارعة في قوة الحواسيب وجودة الكاميرات، مع اقتران ذلك بتزايد قوة الهواتف المحمولة وجودة كاميراتها وميكروفوناتها أيضًا[22]؛ وهو ما أسهم في نقل اهتمام دراسات المراقبة تدريجيًا من منطق المراقبة البانوبتية إلى منطق المراقبة الهجينة، الذي يتيح إمكانية الرقابة البانوبتية – الباناكوستية[23]. وقد كثّفت هذه المرحلة من حجم اللجوء إلى استخدام ما سُمِّي الحوكمة الخوارزمية[24]؛ لأن كمية المعلومات التي يجري تجميعها يوميًا أصبحت تفوق القدرة على معالجتها، فكان من الضروري تطوير برمجيات حديثة لمعالجة تلك البيانات الضخمة، باستخدام الخوارزميات. فظهرت البرمجيات، ثم الأنظمة الذكية التي تتميز بقدرتها على التعامل مع بلايين البيانات واتخاذ القرارات، كما هو الحال في مراقبة الأماكن العمومية باستخدام نظم التعرف إلى الوجوه التي تعتمد على نماذج الذكاء الاصطناعي.

وبدخول تكنولوجيات التعرف إلى الوجوه في الأماكن العمومية مجال الاستخدام واسع النطاق، بلغت دراسات المراقبة المرحلة الرابعة، التي يمكن وصفها بمرحلة المراقبة الشاملة، وذلك بعد اكتمال الدائرة التكنولوجية للمراقبة التي باتت تتيح الولوج إلى خصوصية الأفراد أينما وجدوا، بدءًا من إمكانية مراقبة الفضاءات الخاصة في المنازل، بفضل أنظمة مراقبة البيوت وحراستها ضد السرقة (التي يلجأ إليها الناس طوعيًا أو بتحفيز من شركات التأمين ضمن شروط التأمين على المنازل)، والأجهزة الإلكترونية المنزلية، والهواتف المحمولة بما باتت تحمله من قدرات مراقبة بانوبتية وباناكوستية في آنٍ واحد، إضافة إلى المراقبة في أماكن العمل، ومراقبة الأماكن العمومية عبر إمكانية تتبع التنقلات، إمّا من خلال أنظمة التتبع القائمة على تكنولوجيا تحديد المواقع بالأقمار الصناعية، الذي باتت أغلب السيارات مجهّزة به، أو عبر توظيف هواتف الأشخاص النقالة لذلك الغرض، بما باتت تتيحه الرقائق المتصلة من إمكانيات غير مسبوقة.

تتقاطع أشكال المراقبة هذه مع أشكال أخرى من المراقبة التي تجري في الفضاء الافتراضي، عبر القدرة على تعقب الرسائل، والاطلاع على محتوى الملفات، إضافة إلى إمكانية المعالجة الخوارزمية لمعرفة التوجهات والميول والأذواق، إمّا بغرض التوظيف الأمني للبيانات، أو بغرض توظيفها سياسيًا، أو لأغراض تجارية مرتبطة بالتسويق. وقد تزايدت إمكانية القيام بذلك مع اتساع نطاق استخدام إنترنت الأشياء Internet of Things[25] باعتباره شبكة من الأجهزة المتصلة التي تتبادل البيانات فيما بينها أو مع السحابة Cloud[26]. وتتضمن هذه الأجهزة تكنولوجيات، مثل المستشعرات والبرمجيات، التي تمكّن من نقل البيانات عبر شبكة إنترنت الأشياء من دون الحاجة إلى تفاعل بين الإنسان والحاسوب. وتشمل هذه الأجهزة مجموعة واسعة من العناصر، بدءًا من الأدوات المنزلية اليومية إلى المعدات الصناعية المعقدة. ويمكن أن يشمل إنترنت الأشياء نطاقًا واسعًا من الاستخدامات التقنية أو البيوتقنية، منها، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يحملون أجهزة مراقبة دقات القلب، أو الحيوانات المجهزة بشرائح مرسلة في المزارع، أو السيارات التي تحتوي على مستشعرات تنبّه السائق عند انخفاض ضغط الإطارات، أو أي كائن آخر، طبيعي أو مصنوع، يمكن تخصيص عنوان من بروتوكول الإنترنت له لنقل بياناته عبر الشبكة.

4. بيئة الإنترنت وشبكاتها الاتصالية بوصفها عاملًا مكثفًا للمراقبة الحديثة

تكثفت ممارسة المراقبة خلال المرحلة الرابعة، وهي نفسها مرحلة انتشار شبكة الإنترنت الآخذ في الاتساع، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين[27]. وقد أفضى ذلك تلقائيًا إلى بروز موضوعات

21 Hille Koskella, "'Cam Era' –the Contemporary Urban Panopticon," *Surveillance & Society*, vol. 1, no. 3 (2003), pp. 292-313.

22 Gary Marx, "What's New About the "New Surveillance"? Classifying for Change and Continuity," *Surveillance & Society*, vol. 1, no. 1 (2002), pp. 9-29.

23 أي القدرة على المراقبة بالتنصت مع القدرة على المراقبة البصرية في آن واحد؛ وكلمة باناكوستيكون إغريقية الأصل؛ مكونة من شطرين: pan، وهي بادئة بمعنى "كلّ" وacousticon وتعني في أصلها الإغريقي Akouein الاستماع، وتعني الكلمة الجامعة بينهما، Panacousticon، القدرة على التنصت الشامل من مكان واحد.

24 Antoinette Rouvroy & Thomas Berns, "Gouvernementalité alogorithmique et perspectives d'émancipation: Le disparate comme condtion d'individualisation par la relation?" *Réseaux*, vol. 1, no. 177 (2013), pp. 163-196.

25 Luigi Atzori, Antonio Iera & Giacomo Morabito, "The Internet of Things: A survey," *Computer Networks*, vol. 54, no. 15 (2010), pp. 2787-2805.

26 Vincent Mosco, *To the Cloud: Big Data in a Turbulent World* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2014).

27 بلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت نحو 6.12 مليارات شخص في بداية نيسان/أبريل 2026؛ أي ما نسبته 73.8 في المئة من سكان العالم، وذلك بزيادة 59 مليون مستخدم (+1.0 في المئة) خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ينظر:
Simon Kemp, "Digital 2026 Mid-Year Global Update Report," *Data Reportal*, 22/4/2026, accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1Cxl

واهتمامات جديدة في دراسات المراقبة، ارتبطت في مسارها بثلاثة سياقات زمنية زادت من فاعليتها وأثّرت في اتجاهاتها: ارتبط السياق الأول بهجمات 11 سبتمبر، وما تبعها من تقييد للحريات الفردية وتوسيع لصلاحيات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للتعامل استباقيًا مع المشتبه فيهم، حتى من دون الحصول على إذن من السلطات القضائية. وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة بموجب قانون مكافحة الإرهاب (المسمى اختصارًا Patriot Act)، الذي أقرّه الكونغرس ووقّعه الرئيس جورج بوش الابن في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وقد منح هذا القانون موظفي مكتب التحقيقات الفدرالي السلطة القانونية لإجبار الشركات من مزوّدي خدمات الإنترنت على منحهم صلاحية الوصول إلى قواعد البيانات الشخصية لعملائهم من دون الحاجة إلى إذن قضائي بذلك؛ وبموجبه أيضًا، تُطبق هذه الأحكام على شركات الاتصالات الأميركية والأجنبية حتى إن كانت البيانات مخزّنة خارج الولايات المتحدة، مع منع الشركات من إبلاغ المعنيين بذلك[28].

وأمّا السياق الثاني، فارتبط بما كشفه إدوارد سنودن Edward Snowden في سنة 2013 عن لجوء وكالة الأمن القومي الأميركية NSA إلى التجسس الواسع النطاق على اتصالات الأفراد ومراسلاتهم في الولايات المتحدة والعالم أيضًا. وقد كانت تلك التسريبات مهمة جدًّا بالنسبة إلى المختصين في دراسات المراقبة؛ ما دفع دورية **المراقبة والمجتمع** إلى إصدار مجلّدين خاصين في سنة 2015 يضمّان ثلاثة أعداد: العدد 2 بعنوان "المراقبة والاستخبارات الأمنية بعد سنودن"[29]، تلاه العدد المزدوج 3-4 بعنوان "المراقبة: الغموض وعدم التماثل"[30]. وقد دفعت تلك التسريبات إلى ظهور دراسات المراقبة العابرة للحدود، وزادت من زخم الأبحاث التي عادت مجددًا للتركيز على مسألة الخصوصية والحرية.

وقد أثارت تسريبات سنودن أسئلة أكاديمية بشأن ضرورة تكيّف دراسات المراقبة مع التطورات المرتبطة بصعود المراقبة عبر الاتصالات القائمة على الإنترنت، على غرار ما ذهب إليه ليون، حينما حاجّ بأن ثمة ثلاثة أنواع من القضايا باتت تطرح نفسها عقب تسريبات سنودن: "القضية الأولى هي تجاهل الأبحاث لها، الذي يتجلى في النقص الغريب لردود الأبحاث على ما تم الكشف عنه لمحاولة فهم أشكال المراقبة المعقّدة، الواسعة النطاق، والمتعدّدة الأوجه التي بُنيت على مدار الأربعين عامًا الماضية، والتي تشمل بصورة غير حصرية المراقبة التي تقوم بها الدولة في حد ذاتها. والقضية الثانية هي تقاعس الأبحاث عن معالجة عدد من المجالات الحاسمة التي تتطلب المزيد من البحث، مثل دور القنوات المادية، بما في ذلك كابلات دوائر الألياف الضوئية أو كابلات الطاقة، والشبكات العالمية لمحترفي الأمن والاستخبارات، وممارسات وسائط التواصل الاجتماعي اليومية. بينما تتمثّل القضية الثالثة في فحص الاتجاهات البحثية؛ إذ تعتمد أنواع المراقبة التي تطوّرت على مدى عقود، كثيرًا، على التكنولوجيات الرقمية (وبصورة متزايدة على ما يسمى البيانات الضخمة)، لكنها ينبغي أن تمتدّ أيضًا إلى ما هو أبعد من ذلك. ومع هذا، فإذا كانت ثمة قضية رئيسة أثارتها تسريبات سنودن، فهي مستقبل الإنترنت. لقد أصبحت المعلومات وقنواتها المركزية ساحة غير مسبوقة للنضال السياسي، الذي يتمحور حول المراقبة والخصوصية. وهذه المفاهيم نفسها تتطلب إعادة التفكير"[31].

أمّا السياق الثالث، فقد ارتبط بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مع بداية عام 2020، وما رافقها من قيود إلزامية أجبرت الناس على البقاء في بيوتهم ضمن إجراءات الحجر الصحي، أو على الخضوع لإجراءات مراقبة صارمة في أماكن العمل أو في تنقلاتهم، مع إلزامهم بتحميل تطبيقات تراقب تحركاتهم أو تحدّ من حرية تنقلهم. وقد أعطت تلك السياقات الثلاثة في كل مرة دفعة جديدة للمنظور البانوبتي في مقاربة الباحثين لإشكالية المراقبة. فعلى سبيل المثال، تسببت الجائحة في تسريع رقمنة ممارسات الصحة العامة حول العالم؛ ما أدى إلى بروز فئة جديدة من الحلول التكنولوجية المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في تتبع الاتصالات والتنقلات، أو في مراقبة الأفراد عبر استخدام الطائرات بدون طيار، وأجهزة استشعار حرارة الأجسام عن بعد إلى غير ذلك من التكنولوجيات الأخرى.

وقد أظهرت إحدى الدراسات أن الصين، مثلًا، ومن خلال استخدامها تطبيق Alipay Health Code خلال فترة الجائحة، انتهجت مقاربة تتجاوز الاستعداد للأوبئة، عبر السعي لدمج هذا التطبيق على نحو

---

28 عمليًا، يُعدّ القانون ملزمًا، على سبيل المثال، لمزودّي خدمة الحوسبة السحابية الأميركيين حتى إن كانت خوادمهم في دول أخرى، ولشركة مايكروسوفت، ولا سيما بيانات أوفيس 365 Office وبياناتها السحابية Windows AZURE Cloud، وشركة ميتا (الشركة الأم المالكة لفيسبوك وإنستغرام)، إضافة إلى شركة غوغل ومختلف محركاتها، ومنصاتها وتطبيقاتها على الإنترنت، بما في ذلك خدمات البريد الإلكتروني التي تقدمها. ينظر:
"Comment le Patriot Act peut-il avoir un impact sur la protection des données?" *CybermanagementSchool*, accessed on 1/3/2024, at: https://acr.ps/hBy1CB2

29 "Surveillance and Security Intelligence after Snowden (Part 1)", *The Web Portal of Surveillance and Security*, vol. 13, no. 29 (2015), accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1CWM

30 "Surveillance Assymetries and Ambiguities," *The Web Portal of Surveillance and Security*, vol. 13, no. 3 / 4 (2015), accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1CLH

31 David Lyon, "The Snowden Stakes: Challenges for Understanding Surveillance Today," *Surveillance & Society*, vol. 13, no. 2 (2015), p. 141.

أكبر في أنظمة المراقبة الشاملة الموجودة أصلًا، مفترضة أن الصين تقترب من وضع استراتيجية ستشكّل سابقة في السيطرة الاجتماعية المؤتمتة برعاية الدولة، بما تتيحه من توظيف الأدوات الصحية في تصنيف الأفراد بناء على ولائهم السياسي مثلًا؛ ما قد يتسبب في تقويض القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بسبب إمكانية تقييد حرية المعارضة الضرورية لدعم هذه القيم، وكل ذلك تحت ذريعة تحسين الرفاهية الجماعية[32].

وفي السياق نفسه، شهدت الدول الديمقراطية توسعًا في استخدام أدوات المراقبة الرقمية خلال فترة الجائحة. فقد اعتمدت دول، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وإسرائيل وأستراليا وعدد من الدول الأوروبية، تطبيقات لتتبع المصابين، وأنظمة لمراقبة الحركة والتنقل، واستخدام بيانات الهواتف الذكية والبطاقات المصرفية وكاميرات المراقبة، من أجل احتواء انتشار الفيروس وإدارة الصحة العامة. وقد دفع ذلك عددًا من الباحثين إلى التحذير من أن الجائحة قد سرّعت تطبيع أشكال جديدة من "المراقبة الصحية" داخل الديمقراطيات الليبرالية؛ ما يهدد بتوسيع صلاحيات المراقبة على حساب الحريات المدنية والحق في الخصوصية، حتى لو جرى ذلك تحت ذريعة تعزيز الصحة العامة[33].

5. إيكولوجيا المراقبة على الإنترنت

باتت المنصات الرقمية بيئة للمراقبة الشاملة العابرة للحدود والمحفزة على الانكشاف والمشاركة. ومع دخولنا عصر الاتصالات التفاعلية عبر الإنترنت، اتجهت اهتمامات بعض دراسات المراقبة صوب موضوع إيكولوجيا المراقبة في بيئة الإنترنت، أو ما يمكن أن نسميه إيكولوجيا المنصّات الرقمية. في هذا السياق، قال ديفيد وود وتورين ماناهان في افتتاحية عدد خاص بعنوان "مراقبة المنصات": "إننا في عصر المنصات" التي تتيح بيئة مراقبة تعمل بطرائق متعددة وماكرة في كثير من الأحيان، تستخدمها المنصات في تحويل الممارسات والعلاقات الاجتماعية على نحو جذري، وإعادة صياغتها في صورة تبادل للمراقبة يجري تنسيقها بوساطة التكنولوجيا، لكي تصبح بيانات قابلة للاستغلال[34].

وقد فرض هذا التوجه نفسه؛ لأن الفاعلين الذين يمارسون المراقبة لم يجدوا في شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية بيئة خصبة للمراقبة على نحو أوسع وأسهل فحسب (إذ باتت البيانات والمعلومات تصلهم من كل مكان ومن دون عناء البحث عنها وتجميعها وتحليلها كما كان يجري في السابق)، بل لأن هذه البيئة باتت كذلك عاملًا محفّزًا ودافعًا للظهور والانكشاف في الفضاء الافتراضي، بما يجعل الجميع شفافًا أمام من يراقب. فإنسان القرن الحادي والعشرين "الرقمي" يتميز بكونه يسعى دائمًا للحصول على الاعتراف الاجتماعي الذي يشبعه من خلال كمية الإعجابات وإعادة التغريدات والمشاركات التي يحصل عليها على وسائط التواصل الاجتماعي؛ ما يجعله موضوعًا سهلًا للمراقبة[35].

تتميز هذه البيئة بخاصية أخرى حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام المختصين في دراسات المراقبة، وهي طابعها العابر للحدود، الذي يخرج المراقبة في عصر الإنترنت من نطاق إقليمي إلى نطاق دولي لا يخلو من منطق الهيمنة. ففي دراسة بعنوان "هيمنة المراقبة"، يكشف جيزن كيبر أن الولايات المتحدة تعمل منذ هجمات 11 سبتمبر على بسط هيمنتها على نظم المراقبة على نطاق معولم، من خلال تحفيزات أمنية وتكنولوجية تقدّمها إلى دول أخرى في مقابل مشاركة الأخيرة البيانات الأمنية التي تمتلكها حول الأشخاص المستهدفين أو غير المستهدفين. ويجري بسط هذه الهيمنة عبر عدّة آليات وضعتها الولايات المتحدة، منذ إصدار التوجيه الرئاسي إلى الأمن الداخلي المعروف اختصارًا بـ HSPD-6؛ إذ فرض هذا التوجيه على الجهات الأميركية المعنية العمل على تطوير قاعدة بيانات موحّدة عن الأفراد المعروفين أو المشتبه في تورّطهم في الإرهاب ومشاركتها واستخدامها في دعم عمليات الفحص الفدرالية، وعلى مستوى الولايات والسلطات المحلية والحكومات الأجنبية والقطاع الخاص، فضلًا عن استخدامها في العمليات الدبلوماسية والعسكرية الاستخباراتية، وإنفاذ القانون والهجرة والتأشيرات وغيرها[36].

وبعد ذلك، جرى بناء عدة نظم وقواعد بيانات أخرى ذات امتدادات دولية، على غرار النظام المعلوماتي PISCES الخاص بمراقبة الحدود، وحتى سنة 2022، نجحت الولايات المتحدة في أن تدفع ما لا يقل عن 23 دولة من مختلف بقاع العالم للانخراط فيه[37].

---

32 Elise Racine, "The Far-reaching Implications of China's AI-powered Surveillance State Post-COVID," *Surveillance & Society*, vol. 21, no. 3 (2023), pp. 269-275.

33 ينظر مثلًا:
Rob Kitchin, "Civil Liberties *or* Public Health, or Civil Liberties *and* Public Health? Using Surveillance Technologies to Tackle the Spread of COVID-19," *Space and Polity*, vol. 24, no. 3 (2020), pp. 362-381.

34 David Murakami Wood & Torin Monahan, "Editorial: Platform Surveillance," *Surveillance & Society*, vol. 17, no. 1-2 (2019), pp. 1-6.

35 ينظر: عزمي بشارة، "أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي: قضايا وتحديات"، في: **وسائط التواصل الاجتماعي:**
Bernard Harcourt, *Exposed: Desire and Disobedience in the Digital Age* (Cambridge: Harvard University Press, 2015).

36 Jason Keiber, "Surveillance Hegemony," *Surveillance & Society*, vol. 13, no. 2 (2015), pp. 175-176.

37 "Country Reports on Terrorism 2022," *US Departement State* (2022), accessed on 5/3/2024, at: https://acr.ps/hBy1CT5

وتعمل قواعد البيانات هذه على نحو تكاملي مع قواعد بيانات ونظم مراقبة أخرى على غرار نظام بيئة بيانات الهويات الإرهابية TIDE, Terrorist Identities Datamart Environment، أو النظام المعلوماتي الآخر المسمى أداة التخطيط لتكامل الموارد ومزامنتها Planning Tool for Resource Integration, Synchronization, and Management (PRISM)، الذي كان يوظّف آنذاك لمسح مختلف الاتصالات الرقمية التي كان يتبادلها الناس في المنصات الاتصالية عبر الإنترنت خاصة عبر منصات وخوادم Apple وAOL وFacebook وGoogle وYouTube وMicrosoft وSkype وPaltalk وYahoo[38].

إن الهدف من استراتيجية المراقبة الشاملة التي تنتهجها الولايات المتحدة هو جعل الناس في كل مكان "مقروئين" بالنسبة إليها[39]؛ أي مرئيين، لكن ليس بالمعنى المادي فحسب، بل مرئيين بنياتهم واتجاهاتهم وأذواقهم ومعتقداتهم أيضًا. فالهندسة الاجتماعية التي تقوم عليها الاتصالات والشبكات الاجتماعية في الفضاء الرقمي لا تحتمل المجهول، ولكي يستفيد الشخص من القدرات الخدمية والتواصلية للإنترنت يجب أن يكون ظاهرًا ومرئيًا[40]. ويجب عليه أن يكون مكشوفًا أيضًا لمزودي مختلف الخدمات، على نحو طوعي أو إجباري، عبر البيانات الشخصية المطلوب منه إلزامًا إدخالها في مختلف المنصّات. وحتى إن كان المستخدم حريصًا على خصوصيته وتعمّد عدم تقديم البيانات الحقيقية، فعادة ما تجبره الهندسة الاجتماعية لمختلف المواقع على تقديم تفاصيل هنا وهناك، بما يمكّن المراقِب في آخر المطاف من تحديد هويته عبر التقاطعات التي يجريها لمختلف البيانات والمعلومات التي جرى تجميعها. قد يكون الشعور السائد بين الناس بأن معركة الخصوصية معركة خاسرة هو الذي يدخل جماهير الشبكات الاجتماعية ومستخدميها في منطق الخضوع والاستسلام[41].

وقد وجدت دراسات المراقبة في هذه الزاوية تحديدًا مدخلًا بحثيًا جديدًا؛ أي "القابلية للمراقبة". ويتقاطع منظور الخضوع الطوعي هذا في بعض دراسات المراقبة مع ما ذهب إليه زيجمونت بومان بشأن تراجع الحرص على الخصوصية التي تتّصف بها المجتمعات الشبكية، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حب "الظهور المرضي" Exhibitionism. وقد دفع هذا الواقع الجديد أحد الباحثين إلى توقع أن تصل الأمور إلى أبعد من ذلك، بعد أن يحلّ محلّ المحافظة على الخصوصية التي ميّزت الأجيال القديمة بخسُ الحياة الخاصة لفائدة مجتمع البوح، الذي يستجدي التعاطف، وفضح الذات؛ وهو مجتمع نعيد إنتاجه كل يوم. وقد وجدت دراسات المراقبة في هذا المجال متسعًا لتطوير عدة مفاهيم لوصف العمليات التي يجري عبرها الانخراط الطوعي أو الخضوع غير الاختياري لإملاءات الانكشاف والظهور في الفضاء الافتراضي، مع التنازل عن جزء من حقوق الخصوصية أو كلّها؛ إذ صاغ بعض الباحثين مفهوم "التشهّر" Publicness الذي يعني كسر حاجز الخوف من كشف الذات (وفضحها)، ثم مفهوم "المشاركة" بصفته آلية مهيمنة تدفع للتعبير عن الذات، والتفاعل في الفضاء الرقمي[42].

إن الهندسة الاجتماعية للشبكات الرقمية الاجتماعية في عالم الإنترنت، على نحو ما نشهده اليوم، تلغي الخصوصية وتحفّز على انكشاف المستخدمين المتفاعلين، فضلًا عن طموحات الهيمنة على المراقبة عالميًا؛ وهو ما يسفر عن إيكولوجيا رقمية تزيد مخاوف منتقدي فعل المراقبة، على غرار كيبر الذي حذّر من عواقب تقويض عدم قابليتنا للقراءة Illegibility، بفعل المراقبة الشاملة التي تمارسها الدولة. وإذا استمر الحاضر على ما هو عليه في مساره نحو المزيد من المراقبة من الدول على الأفراد، على نطق عالمية، فسنشهد تطبيع المراقبة بوصفها ظاهرة عالمية لا يمكن الفكاك منها[43].

6. نقد دراسات المراقبة

وجدت دراسات المراقبة نفسها أمام اتجاهين بحثيين تعاملا معها بطريقتين مختلفتين؛ تبنّى الاتجاه الأول مقارباتها، وحاول إثبات صحة أسسها الفلسفية والنظرية. ويمثّل هذا الاتجاه ليون وود وبيغو بوصفهم من الآباء المؤسسين لهذا الحقل البحثي، إضافة إلى كل من حذا حذوهم فيما يشبه السعي لإضفاء الشرعية على هذا الحقل، انطلاقًا من انشغالات أخلاقية ارتبطت باستخدام مقاربات نقدية، إمّا لتبيان أضرار المراقبة ومساسها بحقوق الإنسان وكرامته المرتبطتين بالحرية والحق في الخصوصية، وإمّا لإبراز كيف تعيد أدوات المراقبة إنتاج مختلف أشكال التمييز داخل المجتمعات التي تنتشر فيها ممارسات المراقبة المختلفة[44].

38 Charlie Savage, Edward Wyatt & Peter Baker, "U.S. Confirms That It Gathers Online Data Overseas," *The New York Times*, 6/6/2013, accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1Cmg

39 Keiber.

40 Vincent Marsical, "Olivier Aim, les theories de la surveillance. Du panoptique aux Surveillance Studies, Armand Collin, 2020, 256 p," *La nouvelle revue du travail*, vol. 18 (2021).

41 Alberto Romele et al., "Panopticism is not Enough: Social Media as Technologies of Voluntary Servitude," *Suveillance & Society,* vol. 15, no. 2 (2017), pp. 204-221.

42 Aïm Olivier, *Les Théories de la surveillance: Du panoptique aux surveillance studies* (Paris: Armand Collin, 2020).

43 Keiber.

44 Fabio Castagnino, "Critique des surveillances studies. Elements pour une sociologie de la surveillance," *Déviance et Société*, vol. 42, no. 1 (2018), pp. 9-40.

ويتميز هذا الاتجاه بتبني المنظور البانوبتي، الذي حرص كثير من الباحثين على تطويره، من خلال صياغة مفاهيم جديدة تعيد إنتاج ذلك المنظور، على غرار "البانوبتيكون الإلكتروني"، و"البانوبتيكون الفائق"، و"البروليبتيكون"، و"الأوليغوبتيكون"، وغير ذلك. وقد اتسع هذا الاتجاه أكثر بفضل مجموعة التسريبات التي كشفت استخدام الدول لأشكال متعددة من المراقبة الشاملة، مثل تسريبات سنودن، وتسريبات صحيفة **واشنطن بوست**، وفضيحة شركة "كامبريدج أناليتيكا". وقد وجد هذا الاتجاه في تطور نماذج الذكاء الاصطناعي مطية للتمسك بالمنظور البانوبتي، استنادًا إلى التطوير المتزايد والمتسارع لاستخداماتها، وإلى تزايد عدد الشركات التي ما فتئت تقتحم مجال الذكاء الاصطناعي، مع ما صاحب ذلك من اتساع في نطاق توظيفه في عمليات المراقبة ومعالجة البيانات الضخمة في عصر الميتافيرس[45].

أمّا الاتجاه الثاني، فيمثّله الباحثون الذين يسعون لإعادة النظر في الأسس المنهجية الإمبريقية التي تستند إليها دراسات المراقبة في بناء فرضياتها، فضلًا عن إعادة النظر في طبيعتها الأنطولوجية التي أغلقت بها على نفسها داخلها منذ البداية، فيما يشبه القوقعة الفكرية التي اجتمع فيها عدد كبير من الباحثين على عامل مشترك واحد، هو الحكم السلبي المسبق على المراقبة، على الرغم من أنها، في نظرهم، ممارسة اجتماعية وسياسية قديمة قدم الاجتماع البشري؛ وأنها ضرورية في ضمان استقراره[46].

ويمكننا تسجيل ملاحظتين أساسيتين بشأن الاتجاهات النقدية الحديثة في دراسات المراقبة، خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين. تتمثّل الملاحظة الأولى في أن أهم الكتابات النقدية التي استهدفت دراسات المراقبة لم تنشأ من خارج الحقل، بل من داخله. أمّا الملاحظة الثانية، فتتمثّل في أن أهم الانتقادات التي وجّهت إليها كانت من خارج التيار السوسيولوجي المهيمن على هذا الحقل، وذلك من باحثين ينتمون إلى اختصاصات خارجة عن علم الاجتماع أو مجاورة له، وعلى نحو خاص من المختصين في علم الإجرام، أو في مجالات أخرى مثل تكنولوجيا الاتصالات وأمن المعلومات.

وقد بدأ هذا الاتجاه في التشكّل بعد أن لاحظ بعض الباحثين أن دراسات المراقبة المبكرة لم تعد إطارًا تحليليًا صالحًا لدراسة واقع المراقبة في مجتمعات ما بعد الحداثة، التي باتت تتميز ببناها وأنساقها المعقّدة. ومع ذلك، ينبغي لنا الإشارة هنا إلى أن معظم النقد الموجه إلى دراسات المراقبة لم يكن قائمًا على رفضها بوصفها حقلًا بحثيًا، بل كان محرّكه في أغلب المواقف النقدية مبنيًا على رفض المنطق البانوبتي الذي هيمن على أغلب دراسات هذا الحقل، وعلى رفض فرضية مجتمع المراقبة الشاملة التي قامت عليها.

ومن أبرز الذين عملوا على دحض الفرضيات البانوبتية التي قامت عليها دراسات المراقبة المبكرة، نذكر الباحث المتخصص في علم الإجرام ماجد يار، الذي تساءل في أحد أبحاثه عن مدى الملاءمة المنطقية في ربط المراقبة البصرية بالخضوع والانضباط الذاتي، انطلاقًا من وجهات النظر الفلسفية والاجتماعية المجردة[47]. وانتقدت عائشة جيهان المنظور البانوبتي، داعيةً إلى التخلي عنه إطارًا تحليليًا لصالح الإطار التحليلي الجذموري Rhizomic[48]، الذي حاجّت بأنه أشد ملاءمة لدراسة إشكاليات المراقبة في عصرنا الحالي مقارنة بنموذج البانوبتيكون، الذي وُضع في الأصل للتعامل مع متطلبات المراقبة في فضاء محدد هو السجن[49].

يمكن أن نصنف ضمن هذا الاتجاه باحثين آخرين كانوا سبّاقين إلى نقد المنحى الذي أخذته دراسات المراقبة، على غرار ماركس الذي حذّر من الجمود الفكري الذي قد يطبع هذا الحقل، ومن طغيان المواقف الأيديولوجية التي يمكن أن تحبس فيه دراسات المراقبة نفسها على حساب المقاربات العلمية الإمبريقية؛ ودعا إلى ضرورة التمييز بين الأبحاث المبنية على الوقائع، وتلك المبنية على الخطابات المؤيّدة للتكنولوجيا أو المناهضة لها. لكن ومع تكرار الدعوات للتواضع العلمي والحثّ على قدر أكبر من الاهتمام بتعقيدات الظواهر المعنية بالدراسة، يبدو أننا لا نزال نواجه خطر العقم الفكري أو الاستسلام للوضع القائم الذي آلت إليه دراسات المراقبة[50].

45 Shaul Duke, "AI and the Industrialization of Surveillance," *Surveillance & Society*, vol. 21, no. 3 (2023), pp. 282-286.

46 Ayse Ceyhan, "Enjeux d'identification et de surveillance à l'heure de la biométrie," *Culture & Conflits*, vol. 64 (2006), pp. 33-47.

47 Majid Yar, "Panoptic Power and the Pathologisation of Vision: Critical Reflections on the Foucauldian Thesis," *Surveillance & Society*, vol. 1, no. 3 (2003), pp. 254-271.

48 إطار تحليلي طوّره كيفن هاجرتي وريتشارد إيركسن استنادًا إلى ما كتبه جيل دولوز وفيليكس جوتاري حول مفهوم The Surveillant Assemblage الذي يمكننا ترجمته بـ "تركيبة المراقبة" بوصفها آليات تراكمية منفصلة. ويقترح هذا الإطار النظر إلى المراقبة بكونها قائمة على أفعال أفقية متوازية وليست على فعل رأسي تشرف عليه جهة واحدة مسيطرة. وشرح الباحثان أن نموذجهما المقترح مستوحى من شكل نبتة "الجذمور" التي تنمو في شكل امتدادات سطحية أفقية بالاعتماد على أنظمة جذور عمودية مترابطة بينها. فأساس نمو الجذمور يختلف عن الأساس الذي تنمو به الأنظمة الشجرية التي تتميز بكونها ذات بنية جذرية عميقة تستمر في النمو على طول الفروع من الجذع. وبحسب الباحثين، تبرز استعارة الجذمور خاصيتين لتركيبة المراقبة: نموها الهائل من خلال توسيع الاستخدامات، وتأثيرها الماسح للتسلسلات الهرمية. وهو ما يجعلها بذلك تختلف عن الاستعارة المستمدة من البانوبتيكون، التي توحي بآلية رقابة رأسية وشاملة.

49 Ceyhan.

50 Gary Marx, "Mots et mondes de surveillance: Contrôle et contre-contrôle à l'ère informatique," *Criminologie*, vol. 39, no. 1 (2006), pp. 43–62.

وعلى خطى هؤلاء خطا باحثون من أمثال لورانس دومولين وسيفيرين جيرمان وآن سيسيل دوييه، الذين انتقدوا طغيان المقاربات المعيارية في دراسات المراقبة على حساب الأبحاث الإمبريقية التي كان من الممكن أن تعطيها أساسًا علميًا أشد صلابة، فضلًا عن انتقادهم ميل هذه الدراسات إلى المبالغة في تقدير فاعلية أنظمة السلطة، مع نسب غايات سياسية إلى أدوات المراقبة من دون فهم نشأتها وطرائق تطورها؛ ما جعلها تميل إلى عزل التقني عن الاجتماعي، والمبالغة في تقدير الحتمية التكنولوجية[51]. وقد انتقد فابيان جوبارد ودومينيك لينهارت العمومية المفرطة التي يتسم بها مفهوم المراقبة التقليدي؛ ووجها دعوة إلى العودة إلى مفهوم مقيّد للمراقبة يمكن أن يستدل به على ممارسات عينية، والكف عن تحويله إلى معنى فضفاض يجعل منه مبدأ للتأطير السياسي للعالم الاجتماعي؛ وهو ما يؤدي إلى استفحال الاستخدام التضخيمي لهذا المفهوم[52]. وفي السياق نفسه، أشار باحثون إلى سمة التكنوفوبيا Technophoby التي بات كثير من أبحاث المراقبة يتسم بها[53]، بسبب انصياعها للتحيزات المعرفية التي تجعل أصحابها يعتقدون أن إدخال تكنولوجيا المراقبة في كل وجه من أوجه الحياة يعدنا بقرب تحقيق النبوءات الأوروبلية[54].

رابعًا: الاستنتاجات والدروس المستفادة للعلوم السياسية في حقل دراسات المراقبة

تبين هذه الدراسة أن حقل دراسات المراقبة نشأ بوصفه اهتمامًا سوسيولوجيًا في الأساس، ويمثّل صعوده استجابة للحاجة إلى فهم ظاهرة المراقبة الشاملة أولًا، ثم بوصفه مبحثًا معياريًا ارتبط بحماية الحق في الخصوصية، قبل أن يتحول إلى حقل متعددّ الاختصاصات، بدءًا من علم الاجتماع، ومرورًا بعلوم الإعلام والاتصال، وتكنولوجيا الاتصال، والحوسبة، والعلوم الجغرافية، والعلوم السياسية، وصولًا إلى علم الإجرام، وغيرها من الاختصاصات الأخرى.

وتكشف نتائج الدراسة صحة فرضيتَي البحث الأولى والثانية، في مقابل تفنيد الفرضية الثالثة. فقد تبين أن أغلب أبحاث المراقبة تبنّت مقاربات نقدية ومعيارية ركزت على إشكاليات السلطة والخصوصية والضبط الاجتماعي أكثر من تركيزها على الغايات الوظيفية للمراقبة؛ وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. وأظهرت الدراسة تأثر اتجاهات الحقل بعوامل وسياقات سياسية وأمنية، مثل هجمات 11 سبتمبر، وتسريبات سنودن، وفضيحة كامبريدج أناليتيكا، وتفشي جائحة كورونا، وهي سياقات أعادت باستمرار إنتاج المنظور البانوبتي وأثّرت في أنطولوجيا للحقل؛ وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أمّا الفرضية الثالثة، المتعلقة بوجود ميل إلى شرعنة خطاب المراقبة على حساب نقد تقييد الحريات، فلم تكشف نتائج التحليل عن مؤشرات كافية لتأكيدها؛ إذ برز، في المقابل، اتجاه متنامٍ يدعو إلى دراسة المراقبة بعيدًا عن الأحكام المسبقة عليها؛ فهي ظاهرة اجتماعية وسياسية معقدة تتضمن أبعادًا وظيفية وإشكالية في آنٍ واحد. ومع ذلك، تبقى نتائج الدراسة مرتبطة بحدود عيِّنتها المتمثّلة في الأبحاث المنشورة في دورية **المراقبة والمجتمع**، على الرغم من الاستعانة بأبرز الأدبيات المرتبطة بالحقل في تفسير النتائج وتحليلها.

تكشف نتائج هذه الدراسة عن مفارقة مفادها أنه على الرغم من أن المراقبة الحديثة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقضايا السلطة والحكم والأمن والحريات وإدارة الفضاء العمومي، فإن حضور اختصاص العلوم السياسية في حقل دراسات المراقبة ظلّ محدودًا نسبيًا؛ إذ لا تتجاوز مساهمتها في العينة المدروسة 7 في المئة، مقارنة بعلم الاجتماع والإعلام والاتصال واختصاصات أخرى. غير أن هذا الحضور المحدود لا يعني أن العلوم السياسية منقطعة عن دراسات المراقبة؛ بل يبين أن حقل دراسات المراقبة نشأ في البداية خارج مركز اهتمام العلوم السياسية، قبل أن تدفعه التحولات الأحدث تدريجيًا نحو قلب أسئلتها ومباحثها الرئيسة.

تبين الدراسة أيضًا أن أبحاث المراقبة انتقلت من الاهتمام بنشوء المراقبة وأدواتها وآثارها الاجتماعية والقانونية إلى الاهتمام بتحولاتها الرقمية والخوارزمية، وبصعود موضوعات مثل المراقبة الأمنية والسياسية، والاستبداد الرقمي، ومراقبة المنصات، والمراقبة العابرة للحدود، وإدماج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في أنظمة المراقبة. وتلك موضوعات تقع في صميم اهتمامات العلوم السياسية؛ لأنها تتعلق بطرائق ممارسة السلطة، وإنتاج الطاعة والخضوع، وإعادة تشكيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العصر الرقمي. وقد أشارت أبحاث المراقبة المبكرة إلى هذا التحول حين حاجّت بأن المراقبة انتقلت من كونها ممارسة استثنائية مرتبطة بعمل الأجهزة

51 Laurence Dumoulin, Séverine Germain & Anne-Cécile Douillet, "Une petite entreprise qui ne connaît pas la crise," *Champ pénal* (2010), p. 7.

52 Fabien Jobard & Dominique Linhardt, "Surveillance libérale et surveillance souveraine," *Presses de l'Université de Montréal, Sphères de la surveillance* (2011), accessed on 2/6/2026, at: https://acr.ps/hBy1CeS

53 Benoit Dupont, "Les nouvelles géometries de lq surveillance: Dispersion et résistance," *Presses de l'Université de Montréal, Sphères de Surveillance* (2011), pp. 27-52.

54 Castagnino.

الأمنية، إلى كونها جزءًا من الحياة اليومية الحديثة، ومن آليات إدارة المخاطر والتصنيف الاجتماعي.

يمكن تفسير التمثيل المحدود للعلوم السياسية في حقل دراسات المراقبة بثلاثة عوامل رئيسة؛ يتمثّل العامل الأول في السيرورة السوسيولوجية لنشأة الحقل؛ إذ تشكّل جزء كبير من عدته المفهومية من أدبيات فوكو والبانوبتيكون، والضبط الاجتماعي، والفرز الاجتماعي، وهي مفاهيم أقرب تاريخيًا إلى علم الاجتماع النقدي ودراسات الجريمة ودراسات الإعلام منها إلى العلوم السياسية. وقد ظل ليون، على سبيل المثال، يقدّم المراقبة بوصفها ممارسة اجتماعية يومية متغلغلة في أنظمة التصنيف، وتدفقات المعلومات، والبنى التقنية للحياة الحديثة، وليس بوصفها أداة سياسية رسمية[55]. ويتمثّل العامل الثاني في أن العلوم السياسية، خاصة في صيغتها المؤسساتية التقليدية، تنشغل بدراسة المؤسسات والنظم والسلوك الانتخابي والسياسات العامة والعلاقات الدولية، أكثر مما تنشغل بالبنى التقنية اليومية التي تمارس السلطة من خلالها تأثيرها في الأفراد والجماعات. وأمّا العامل الثالث، فيتعلق بالطابع التقني المتزايد للمراقبة الحديثة؛ فصعود الخوارزميات والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وتقنيات التعرف إلى الوجوه وحوكمة المنصات، دفع شطرًا كبيرًا من أبحاث المراقبة نحو حقول المعلوماتية ودراسات الإعلام، قبل أن تستكشف العلوم السياسية كيف أن هذه التقنيات تحولت إلى بنى سياسية لإدارة السلوك والاختيار والانتباه والمخاطر.

وفي المقابل، تخبرنا الدراسة أن هذا التمثيل المحدود مرشح للتراجع مع اتساع الطابع السياسي للمراقبة الرقمية، خاصة مع ملاحظة الكيفية التي باتت بها المراقبة اليوم مرتبطة أكثر بقضايا كلاسيكية في العلوم السياسية، لكن من مقاربات مغايرة، مثل الأمن ومكافحة الإرهاب، وإدارة السكان، وضبط الاحتجاجات، وهندسة الانتخابات المدفوعة بالبيانات[56]، والدعاية الرقمية، والاستبداد الرقمي، وحوكمة المنصات، وغير ذلك. ومن ثم، يمكن القول إن دراسات المراقبة تفرض على العلوم السياسية إعادة تعريف بعض أسئلتها الرئيسة. فإذا كان علم السياسة، هو علم السلطة، فإن السلطة لم تعد تُصنع عبر القانون والمؤسسات وبنى صنع القرار فحسب، بل أيضًا عبر إدارة البنية التحتية الرقمية، والتحكم في التصنيف الخوارزمي، وضبط الوصول إلى المعلومات، وتوجيه الانتباه، وإعادة تشكيل الفضاء العمومي من خلال المنصات. وهو ما عبر عنه بعض الباحثين بالحوكمة الخوارزمية، التي تشكّل ديناميّاتِها حكوماتُ الدول والشركاتُ الكبرى التي تملك المنصات الرقمية وتطورها[57].

وتزداد أهمية العلوم السياسية، خاصة التيارات النقدية منها، في دراسات المراقبة نتيجة قدرتها على نقل هذه الدراسات من التركيز على سؤال "كيف تعمل المراقبة؟" إلى سؤال "في خدمة أي نمط من أنماط الحكم تعمل المراقبة؟". وهنا، يمكن أن يؤدي علم السياسة المقارنة دورًا مثمرًا من خلال البحث في أن المراقبة لا تنتج الآثار نفسها في كل السياقات السياسية. ففي الديمقراطيات (الليبرالية)، قد تستخدم المراقبة أداة لإدارة المخاطر، أو مكافحة الجريمة، أو تنظيم الصحة العامة، أو حماية الانتخابات، لكنها في الوقت نفسه تثير جدلًا بشأن قانونية الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحصين الحقوق والحريات الأساسية من آثار المراقبة غير الحميدة. أما في السلطويات، فينبغي التركيز أكثر على الطرائق التي تتحول بها المراقبة إلى أداة للتصنيف الاجتماعي - السيـاسي، والسياسات الأمنية الاستباقية، وتقويض الفعل الجماعي، فضلًا عن تعزيز السلطوية نفسها من خلال إضافة أبعاد جديدة إلى القمع السياسي الذي يميزها[58].

بناء على ذلك، يمكن القول إن انخراط العلوم السياسية في دراسات المراقبة يتجه نحو أربعة اتجاهات رئيسة مترابطة، وإن كانت غير حصرية: 1. دراسة السلطوية الرقمية والقمع الرقمي؛ أي تحليل الطرائق التي تستخدم بها الأنظمة السلطوية التكنولوجيا في مراقبة المعارضين، وتفكيك الشبكات الاحتجاجية، وإدارة الفضاء العمومي وهندسته، 2. دراسة الديمقراطيات نفسها بوصفها بيئات تنتج أشكالًا من المراقبة باسم الأمن، أو الكفاءة، أو الصحة العامة، أو مكافحة التضليل، 3. دراسة السياسة الخوارزمية؛ أي الكيفية التي تصبح بها الخوارزميات وسيطًا بين الدولة والمواطن، وبين المنصة والمستخدم، وبين المرشح والناخب، وبين الشرطة والجمهور، على سبيل المثال، 4. دراسة الاقتصاد السياسي للمراقبة، واستكشاف الطرائق التي تتقاطع بها السلطة مع منطق السوق والتراكم الرأسمالي، واستخراج البيانات، وتحويل الانتباه والسلوك إلى موارد قابلة للاستثمار ومراكمة الأرباح.

55 David Lyon (ed.), *Surveillance as Social Sorting: Privacy, Risk, and Digital Discrimination* (London/ New York: Routledge, 2003).

56 Bennett Colin & David Lyon, "Data-Driven Elections: Implications and Challenges for Democratic Societies," *Internet Policy Review*, vol. 8, no. 4 (2019), pp. 1–16.

57 Christian Katzenbach, "Algorithmic Governance," *Internet Policy Review*, vol. 8, no. 4 (2019).

58 Xu Xu, "To Repress or to Co-Opt? Authoritarian Control in the Age of Digital Surveillance," *American Journal of Political Science,* vol. 65, no. 2 (2021), pp. 309-325; Steven Feldstein, *The Rise of Digital Repression: How Technology Is Reshaping Power, Politics, and Resistance* (New York: Oxford University Press, 2021).

المراجع

العربية

فوكو، ميشيل. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن.** ترجمة علي مقلد. مراجعة وتقديم مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.

وسائط التواصل الاجتماعي: مقاربات إبستيمولوجية وفلسفية وسوسيولوجية. محمد حمشي (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [قيد النشر].

الأجنبية

Aïm, Olivier. *Les Théories de la surveillance: Du panoptique aux surveillance studies*. Paris: Armand Collin, 2020.

Atzori, Luigi, Antonio Iera & Giacomo Morabito. "The Internet of Things: A survey." *Computer Networks*. vol. 54, no. 15 (2010).

Bentham, Jeremy. *Panopticon or The Inspection-House*. Dublin: Thomas Byrne, 1791.

Bauman, Z., & Lyon D. *Liquid Surveillance: A Conversation*. Cambridge: Polity Press, 2013.

Castagnino, Fabio. "Critique des surveillances studies. Eléments pour une sociologie de la surveillance." *Déviance et Société*. vol. 42, no. 1 (2018).

Ceyhan, Ayse. "Enjeux d'identification et de surveillance à l'heure de la biométrie." *Culture & Conflits*. vol. 64 (2006).

Clarke, Roger. "Information Technology and Dataveillance." *ACM*. (1988). at: https://acr.ps/hBy2t3a

Colin, Bennett & David Lyon. "Data-Driven Elections: Implications and Challenges for Democratic Societies." *Internet Policy Review*. vol. 8, no. 4 (2019).

Dandeker, Christopher. *Surveillance, Power, and Modernity: Bureaucracy and Discipline from 1700 to the Present Day*. Cambridge: Polity Press, 1990.

Duke, Shaul. "AI and the Industrialization of Surveillance." *Surveillance & Society*. vol. 21, no. 3 (2023).

Dumoulin, Laurence, Séverine Germain & Anne-Cécile Douillet. "Une petite entreprise qui ne connaît pas la crise." *Champ pénal* (2010).

Dupont, Benoit. "Les nouvelles géometries de la surveillance: Dispersion et résistance." *Sphères de Surveillance* (2011).

Feldstein, Steven. *The Rise of Digital Repression: How Technology Is Reshaping Power, Politics, and Resistance*. New York: Oxford University Press, 2021.

Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Alan Sheridan (trans.). New York: Vintage Books, 1977.

Harcourt, Bernard. *Exposed: Desire and Disobedience in the Digital Age*. Cambridge: Harvard University Press, 2015.

Hier, Sean P. "Probing the Surveillant Assemblage: on the Dialectics of Surveillance Practices as Processes of Social Control." *Surveillance & Society*. vol. 3, no. 1 (2003).

"Home Archives Vol. 13 No. 2 (2015): Surveillance and Security Intelligence after Snowden (Part 1)." *The Web Portal of Surveillance and Security*. 2/6/2026. at: https://acr.ps/hBy1CWM

"Home Archives Vol. 13 No. 3/ 4 (2015): Surveillance Assymetries and Ambiguities." *The Web Portal of Surveillance and Security*. at: https://acr.ps/hBy1CLH

Jobard, Fabien & Dominique Linhardt. "Surveillance libérale et surveillance souveraine." *Presses de l'Université de Montréal Sphères de la surveillance* (2011). at: https://acr.ps/hBy1CeS

Marx, Gary. "La société de sécurité maximale." *Déviance et société*. vol. 12, no. 2 (1988).

_____. "What's New About the 'New Surveillance'? Classifying for Change and Continuity." *Surveillance & Society*. vol. 1, no. 1 (2002).

_____. "Mots et mondes de surveillance: Contrôle et contre-contrôle à l'ère informatique." *Criminologie*. vol. 39, no. 1 (2006).

McLuhan, Marshall. *The Medium Is the Massage*. California/ New York: Bantam Books, 1967.

Monahan, Torin. "Counter-surveillance as Political Intervention?" *Social Semiotics*. vol. 16, no. 4 (2006).

Mosco, Vincent. *To the Cloud: Big Data in a Turbulent World*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2014.

Racine, Elise. "The Far-reaching Implications of China's AI-powered Surveillance State Post-COVID." *Surveillance & Society*. vol. 21, no. 3 (2023).

Romele, Alberto et al. "Panopticism is not Enough: Social Media as Technologies of Voluntary Servitude." *Surveillance & Society*. vol. 15, no. 2 (2017).

Rouvroy, Antoinette & Thomas Berns. "Gouvernementalité algorithmique et perspectives d'émancipation: Le disparate comme condition d'individualisation par la relation?" *Réseaux*. vol. 1, no. 177 (2013).

Rule, James. *Private Lives and Public Surveillance: Social Control in the Computer Age*. New York: Schocken Books, 1973.

Sakai, Naoki & Jon Solomon (eds.). *Translation, Bioptics, Colonial Difference*. Hong Kong: University of Hong Kong Press, 2005.

Taylor, Frederick Winslow. *The Principles of Scientific Management*. New York: Harper & Brothers, 1919.

Van Dijck, J. "Datafication, Dataism and Dataveillance: Big Data between Scientific Paradigm and Ideology." *Surveillance & Society*. vol. 12, no. 2 (2014).

Katzenbach, Christian. "Algorithmic Governance." *Internet Policy Review*. vol. 8, no. 4 (2019).

Keiber, Jason. "Surveillance Hegemony." *Surveillance & Society*. vol. 13, no. 2 (2015).

Kitchin, Rob. "Civil Liberties or Public Health, or Civil Liberties and Public Health? Using Surveillance Technologies to Tackle the Spread of COVID-19." *Space and Polity*. vol. 24, no. 3 (2020).

Koskella, Hille. "'Cam Era' –the Contemporary Urban Panopticon." *Surveillance & Society*. vol. 1, no. 3 (2003).

Latour, Bruno. *Reassembling the Social: An Introduction to Actor-Network-Theory*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Lyon, David. "An Electronic Panopticon? A Sociological Critique of Surveillance Theory." *The Sociological Review*. vol. 41, no. 4 (1993).

_____. *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life*. London/ Buckingham: Open University Press, 2001.

_____. "The Snowden Stakes: Challenges for Understanding Surveillance Today." *Surveillance & Society*. vol. 13, no. 2 (2015).

Lyon, David (ed.). *Surveillance as Social Sorting: Privacy, Risk, and Digital Discrimination*. London/ New York: Routledge, 2003.

Mann, Steve, Jason Nolan & Barry Wellman. "Sousveillance: Inventing and Using Wearable Computing Devices for Data Collection in Surveillance Environments." *Surveillance & Society*. vol. 1, no. 3 (2003).

Marsical, Vincent. "Olivier Aim, les theories de la surveillance. Du panoptique aux Surveillance Studies, Armand Collin, 2020, 256 p." *La nouvelle revue du travail*. vol. 18 (2021).

Weber, Max. *Économie et Société*. Paris: Plon, 1971.

Wood, David Murakami & Torin Monahan. "Editorial: Platform Surveillance." *Surveillance & Society*. vol. 17, no. 1-2 (2019).

Xu, Xu. "To Repress or to Co-Opt? Authoritarian Control in the Age of Digital Surveillance." *American Journal of Political Science*. vol. 65, no. 2 (2021).

Yar, Majid. "Panoptic Power and the Pathologisation of Vision: Critical Reflections on the Foucauldian Thesis." *Surveillance & Society*. vol. 1, no. 3 (2003).